



بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ عبد الله البدري
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
قسم الاقتصاد



بحث تكميلي لنيل درجة بكالوريوس الشرف في الاقتصاد

بعنوان:

الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في السودان

إعداد الطلاب:

- 1/ محمد حسن عبد الحفيظ إدريس
- 2/ أحمد عبد الله شعيب عبد الله
- 3/ فضل الله عبد الكريم نجم الدين
- 4/ تاج الدين الحاج عبد الرحمن
- 5/ فارس عوض خليفة محمد
- 6/ نضال خميس عبد الله بخاري

إشراف الدكتور/

يوسف عمر

2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاستهلال



قال تعالى:

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ
وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾
صدق الله العظيم

سورة العلق الآيات (1-5)

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى التي غرست في قلبي حب الله وبذرت في نفسي حب المعرفة
إلى من علمتني الصبر والمثابرة أساس سعادتي وهنائي
إلى من تعبت لراحتي وشقيت لسعادتي
إلى من أرضعتني الطهر والعفاف
إلى نبع الحب والحنان
إلى البلسم الشافي

أمي الغالية

إلى من علمني الأخلاق السامية والطريق القويم
إلى النيل النابض الذي يمتلئ شجاعة ومروءة
إلى من عرك الحياة وسهر الليالي من أجلنا
إلى الذي أعطى بلا حدود مصدر فخري واعتزازي

أبي الغالي

إلى العقول النيرة والقلوب الحنونة
إلى من شاطرنى أفراحي وأتراحي وأعانوني
بقلوبهم وعقولهم

أخواني وأخواتي

بكيت وهل بكاء القلب يجدي فراق أحبتي وحنين وجدي
فما معنى البكاء إذا افترقنا فلست أدري فراق أحبتي
كم هز وجدي وحتى لقائهم سأظل أبكي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من يسره النجاح ويعجبه التفوق
نهدي جهدنا المتواضع هذا حباً ووفاء وتقديراً

بسم الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الشكر من قبل ومن بعد لله الواحد القهار القائل في محكم تنزيله وهو
أصدق القائلين (لئن شكرتم لازيدنكم) ،،،

الشكر والعرفان للدكتور طيب المعشر **يوسف عمر** الذي تفضل
بالإشراف على هذا البحث ورعاؤه وأولاه اهتمامه وقدم لي النصح ،
وأرشدني إلى الصواب وأمدني بأفكاره النيرة ، أسأل الله أن يمتعني
بالصحة والعافية وأن ينفع به البلاد والعباد ،،،

والشكر أبعثه إلى كل الدكاترة الأجلاء بقسم الاقتصاد جامعة
الشيخ عبد الله البدري ، ولكل من قدم لنا معلومة أو نصيحة أو توجيه
من أساتذة أو زملاء فجزاهم الله خير الجزاء.

الباحثون

مستخلص البحث:

يهدف البحث إلى معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، تتبع البحث الأهمية العلمية والعملية لجائحة كورونا على الاقتصاد، وتتمثل مشكلة البحث أن جائحة كورونا أثرت على الاقتصاد السوداني في الإنتاج والنشاط الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية للجائحة، وتتمثل أسئلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي وهو ما أثر الجائحة على الاقتصاد السوداني، واتبع الباحثون المنهج الوصفي للبحث، وأيضاً تتمثل فرضيات البحث في توضيح أثر جائحة كورونا السلبى على الاقتصاد العالمى والعربى والسودانى، أما أدوات جمع البيانات استخدم الباحثون أداة المقابلة للبحث العلمى، وتوصلت الدراسة لأهم النتائج:

- 1/ ازدادت معاناة العالة في القطاع الرسمي والقطاع الخاص من البطالة الواسعة والاجازات غير المدفوعة، لضعف الإمكانيات المالية لجهات عملهم.
 - 2/ تعمق حالة الركود في القطاعات الرئيسية التي توفر الوظائف للعاملين بالمناطق الحضرية.
 - 3/ إن حالة الركود الاقتصادي والبطالة الواسعة في ظل جائحة كورونا يمكن أن تؤدي لمزيد من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية.
 - 4/ ارتفاع معدل الفقر في السودان من 65% قبل الجائحة ليصل إلى 80% من جراء التداعيات الاقتصادية الثقيلة لفيروس كورونا على السودان.
- وأيضاً توصلت الدراسة لأهم التوصيات:

- 1/ ضرورة زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية بما يتماشى مع الاحتياجات المتصلة بالوباء للتغلب على القيود المفروضة على قدرة نظام الرعاية الصحية.

2/ تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية بما يعزز من قدرتها على زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومنح تسهيلات مصرفية لعملائها مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

3/ أهمية تخفيض البنك المركزي لتكلفة التمويل لتمويل القطاعات الإنتاجية، والسماح للمصارف بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات المتأثرة بالفيروس.

Abstract:

The research aims to know the economic and social effects of the Corona pandemic. The research stems from the scientific and practical importance of the Corona pandemic on the economy. The research problem is that the Corona pandemic affected the Sudanese economy in production and economic activity due to the global crisis of the pandemic. The research questions are represented in answering the main question, which is what impact The pandemic has affected the Sudanese economy. The researchers followed the descriptive approach to the research. The research hypotheses also include clarifying the negative impact of the Corona pandemic on the global, Arab and Sudanese economy. As for data collection tools, the researchers used the interview tool for scientific research, and the study reached the most important results:

- 1/ The suffering of dependents in the formal and private sectors has increased from widespread unemployment and unpaid leave, due to the weak financial capabilities of their employers.
- 2/ The state of recession deepens in the main sectors that provide jobs for workers in urban areas.
- 3/ The state of economic recession and widespread unemployment in light of the Corona pandemic could lead to a further deterioration of the economic and social situation.
- 4/ The poverty rate in Sudan increased from 65% before the pandemic to reach 80% due to the heavy economic repercussions of the Corona virus on Sudan.

The study also reached the most important recommendations:

- 1/ The need to increase health care spending in line with pandemic-related needs to overcome constraints on the health care system's capacity.

2/ Reducing the cash reserve ratio of commercial banks in order to enhance their ability to increase the volume of banking financing to the private sector and grant banking facilities to their customers, with a focus on small and medium-sized companies.

3/ The importance of the Central Bank reducing the cost of financing to finance productive sectors, and allowing banks to postpone installments of credit facilities granted to clients of sectors affected by the virus.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مستخلص البحث	ج
Abstract	و
قائمة المحتويات	ح
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
المقدمة	1
الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني: الآثار العامة للجائحة على الاقتصاد	
المبحث الأول: الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (على العالم)	9
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (على الوطن العربي)	15
المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية للجائحة	31
الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في السودان	
المبحث الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا على المنشآت السودانية	33
المبحث الثاني: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا في السودان	36
المبحث الثالث: التداعيات الاجتماعية والسياسية للفيروس	40
المبحث الرابع: السياسات المتخذة لمواجهة الجائحة وفرص	42

	التعافي منها
	الفصل الرابع: الإجراءات التطبيقية
49	المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بنك السودان المركزي
56	المبحث الثاني: تحليل الدراسة (المقابلة)
57	المبحث الثالث: الملاحظة من المقابلة
59	النتائج
60	التوصيات
61	المصادر والمراجع

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

أدت جائحة كورونا إلى تعطيل النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية في جميع أنحاء العالم، تحدث العديد من حكومات العالم في تدابير صارمة لمنع تفشي المرض وضمان التصدي لهذا الوباء لنظام الرعاية الصحية وحماية الفئات الأكثر ضعفاً مع ذلك يسبب تزايد حالة عدم اليقين والضعف الناجم عن الاغلاق للأعمال التجارية وفرض قيود السفر وتدابير الاحتواء.

وقد ألقت جائحة كورونا بظلالها على كل دول العالم النامية والمتقدمة على السواء محلفة العديد من التدايعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دفعت البعض للجزم بأن العالم اقتصادياً واجتماعياً سيختلف هيكلياً عما كان عليه قبل الجائحة.

ويتوقع أن ينكمش الناتج الاجمالي العالمي بسبب هذه الجائحة بنسبة تتراوح ما بين (5-8%) للعام 2020م، أيضاً أسهمت هذه الجائحة في الهبوط بمستويات الثقة للمستهلكين والمستثمرين حول توقعات البيئة الاقتصادية مستقبلاً، كما أثرت بصورة سلبية على مستويات الإنتاج والإستهلاك والاستثمار والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال الدولية حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها مما أدى لخسارة الاقتصاد العالمي ما بين العامين 2020 و 2021 إلى حدود (8-12) ترليون دولار، هذا فضلاً عن الآثار النفسية في أوساط الأفراد والمجتمعات وسيادة حالة الهلع العام وما يترتب عليها من عدم رشد القرارات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات نتيجة حالة عدم اليقين التي سادت بيئات الأعمال في المجتمع السوداني.

لم يسلم السودان من الجائحة حيث أثرت سلباً في كافة مناحي الحياة الاقتصادية لذا يغطي البحث تداعيات جائحة كورونا المستجد (كوفيد - 19) وأثره في الاقتصاد السوداني، يرصد القسم الأول الأدبيات والأطر المفاهيمية للآثار الاقتصادية

لجائحة كورونا وملخص الدراسات السابقة، بينما يناقش القسم الثاني الآثار الاقتصادية لجائحة الكورونا (كوفيد - 19) في السودان للعام 2020م قبل تفشي الفيروس وبعده، مع التركيز على الأثر الاقتصادي الداخلي المتمثل في معدل النمو الاقتصادي، والموازنة العامة (الإيرادات و المصروفات وعجز الموازنة)، وسوق العمل (الرسمية وغير الرسمية) بما في ذلك الشركات الصغيرة والناشئة، أيضاً تناول البحث الأثر على الميزان الخارجي المتمثل في حركة الصادرات والواردات، وسعر الصرف وتحويلات المغتربين، ويناقش القسم الثالث السياسات والتدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومات العربية السودانية لمواجهة الجائحة، وفرص التعافي منها، ويستعرض القسم الرابع والأخير الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

أهمية البحث:

أ/ علمية: التعرف على جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد

ب/ عملية: التطبيق على بنك السودان في مجابهة جائحة كورونا.

مشكلة البحث:

جائحة كورونا ضربة موجعة على الاقتصاد السوداني المتهالك أثرت العلاقات الإلزامية على المنتجين والمسؤولين تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي في العالم وصعوبة التدفق النقدي وخصوصاً مع وجود الدراسات التي أدت إلى هشاشة النظام (COVED) المالي وعدم قدرة على التصدي للصدمات قبل حدوث جائحة (كوفيد - 19).

أسئلة البحث:

1/ ما هو أثر الجائحة على الاقتصاد العالمي؟

2/ ما هو أثر الجائحة على الاقتصاد في الوطن العربي؟

3/ ما هو أثر الجائحة على الاقتصاد في السودان؟

أهداف البحث:

1/ التعرف على جائحة كورونا وآثارها على الاقتصاد.

2/ بيان دور الدول في مجابهة الجائحة.

3/ المعرفة بطرق معالجة أزمة كورونا عبر السياسات الاقتصادية.

4/ توضيح أثر الاقتصاد قبل وبعد الجائحة.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي وهو عبارة عن عملية تطلق لجميع ظاهرة من الظواهر لأدراكها والإجابة على الأسئلة التي تهتم بالعوامل التي تؤدي

إلى استخلاص النتائج لتعميمها، وقد تم استخدام هذا المنهج لمعرفة مختلف الظواهر التي يتعرض لها النظام الاقتصادي.

أدوات البحث:

استخدم الباحثون أداة المقابلة والملاحظة كمنهج وصفي للدراسة والتوصل لنتائجها.

أدوات جمع البيانات:

المصادر الأولية: المقابلات - الملاحظات.

المصادر الثانوية: المراجع - الكتب - الدراسات السابقة - المجالات العالمية - الأوراق العلمية - النت.

مصطلحات البحث:

1/ الاقتصاد.

2/ الأزمات الاقتصادية.

3/ الآثار الاقتصادية.

4/ كوفيد (19).

فرضيات البحث:

للإجابة على سؤال البحث الرئيسي أعلاه يفترض البحث الفرضيات التالية:

1/ أدت جائحة كورونا إلى عدم استقرار النظام الاقتصادي وحدثت أزمة مالية حقيقية سببت الحظر والإغلاق خلال فترة الجائحة مما أدى إلى انخفاض الودائع المصرفية.

2/ أثرت جائحة كورونا سلباً على أداء الاقتصاد الخارجي ممثلاً خلل في ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة العملة السودانية بالإضافة إلى تدهور تحويلات المغتربين العاملين بالخارج.

3/ أدت الجائحة إلى حدوث خلل كبير في العرض والطلب للسلع والخدمات المختلفة التي تسببت في حدوث حالة من الركود والتضخم في الاقتصاد.

الدراسات السابقة:

1- سالي محمد فريد: تداعيات كورونا على العوائد المصرية بالنقد الأجنبي، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد الجزئي المصري، القاهرة.

تهدف هذه الورقة إلى بحث هدف تأثير مصادر النقد الأجنبي في مصر بأزمة حيث تتناول تطور مصادر النقد الأجنبي قبل وبعد وباء كورونا من حيث عوائد قطاع السياحة بالخارج.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود تأثير سلبي على مصادر النقد الأجنبي في مصر نتيجة وباء كورونا وخاصة عوائد قطاع السياحة التي تراجع إيراداتها بنسبة 93% حتى مارس 2020م، كذلك تراجع عوائد التصدير بنسبة 25% من الفترة ذاتها فضلاً عن انخفاض الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمارات غير المباشرة.

كذلك تخفيض تحويلات المصريين للعاملين بالخارج وخاصة دول الخليج مع هبوط أسعار النفط العالمية، اهتمت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة استثمار دعم القطاع السياحي على توظيف هذه اهتم في مشروعات صغيرة متوسطة واستثمار الدور الذي تقوم به البنوك المركزية في استخدام احتياطات النقد الأجنبية لتغطية عجز العملة الصعبة لحين تجاوز الأزمة.

2- سمر الباجوري، محمود عنبر (2020)(2): جاءت هذه الدراسة بعنوان التداعيات الاقتصادية الكلية (كوفيد-19) على دول أفريقيا جنوب الصحراء وسياسات المواجهة.

وتهدف الدراسة لتحليل الآثار الاقتصادية الكلية المتوقعة لجائحة كورونا على اقتصادات دول أفريقيا جنوب الصحراء والتي من المتوقع أن تشهد

تداعيات صحية واقتصادية كبيرة جراء جائحة (كوفيد-19) في ظل ما لديها من أنظمة وخدمات صحية محدودة، وذلك من خلال تحليل قنوات التأثير الداخلية والخارجية ومحددات هذا التأثير، وكذلك السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الجائحة.

3- دراسة غبولى أحمد وتوايتية الطاهر (2020) (7): أتت الدراسة بعنوان: دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19)، هدفت الدراسة لتتبع وتحديد أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي، من خلال دراسة تحليلية لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي وكذا تقديراتها وتوقعاتها الصادرة عن كبرى المنظمات والهيئات المعنية، خلصت الدراسة إلى أن آثار الجائحة كانت جد حادة في المدى القصير من خلال تراجع نمو التصنيع العالمي بسبب تعطل الامدادات المباشرة والعدوى في سلاسل التوريد واضطرابات الطلب الكلي، وأن قطاع الخدمات قد تأثر بدرجة أكبر من خلال تراجع كل من حركة التجارة الدولية، السياحة والنقل وبالأخص شركات الطيران، أسعار النفط ومؤشرات الأسواق المالية العالمية، كلها عوامل أدت إلى تسريح العمال وتفاقم أزمة البطالة، أما على المدى المتوسط فإن كل السيناريوهات سواء المتفائلة أو المتشائمة تثبت استمرارية آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي.

4- دراسة Richard Weder تحت عنوان Economic of coved هذا الكتاب عبارة عن مقترحات إجابات المجموعة من الاقتصاديين حول تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي من خلال قنوات العهوى الاقتصادية الدولية مثل التجارة العالمية تدفعها رؤوس الأموال للأسواق العالمية وبعض التأثيرات على المستوى المحلي على الاقتصاد السياسي والشعبي والدخل وعدم المساواة بين الأفراد.

5-محمد زين محمد الصاوي تداعيات فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة سلسلة أوراق السياسات للقاهرة معهد التخطيط القومي مايو 2020. هذه الدراسة انعكاسات كورونا على القطاع السياسي في مصر وتعرضت إلى تطوير إدارة السياحة في الفترة السابقة لوباء كورونا 2010م إلى 2019م من حيث عدد السائحين ومساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي. بالتحليل أثر كورونا على إدارة القطاع السياحي في مصر في ظل الإجراءات الاحترازية وغلق الطيران أثناء فترة انتشار الوباء في مارس حتى مايو 2020م من حيث نفس المؤشرات.

الفصل الثاني

الآثار العامة للجائحة على الاقتصاد

المبحث الاول

الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (على العالم)

أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان. وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتشير الشواهد الأولية إلى أن التعافي من هذه الأزمة سيكون متفاوتاً بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الأولية، إذ تحتاج الاقتصادات الصاعدة والفئات المحرومة اقتصادياً وقتاً أطول كثيراً لتعويض ما نجم عن الجائحة من خسائر فقدان الدخل وسبل كسب العيش.

وعلى عكس العديد من الأزمات السابقة، فقد قوبل ظهور جائحة كورونا باستجابة كبيرة وحاسمة على صعيد السياسات الاقتصادية كُلت بالنجاح بصفة عامة في التخفيف من حدة أسوأ التكاليف البشرية للجائحة على المدى القصير. ومع ذلك، أوجدت الاستجابة لهذه الحالة الطارئة أيضاً مخاطر جديدة - مثل الزيادة الهائلة في مستويات الدين العام والخاص في الاقتصاد العالمي - التي قد تشكل خطراً على تحقيق تعافٍ منصف من الأزمة ما لم يتم التصدي لها على نحو حاسم⁽¹⁾.

تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها كانت الآثار الاقتصادية للجائحة بالغة الحدة في الاقتصادات الصاعدة حيث كشفت حالات فقدان الدخل الناجمة عنها عن أوجه الهشاشة الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل، بل زادت من تفاقمها. فمع انتشار الجائحة في عام 2020، أصبح من الواضح أن جانباً كبيراً من القطاع العائلي وقطاع الشركات لم يكن مؤهلاً لتحمل صدمة تصيب الدخل من حيث طول أمدتها واتساع نطاقها. وتشير الدراسات المستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة، على

(1) <http://www.wikipedia.com>

سبيل المثال، إلى أن أكثر من 50% من الأسر في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل. وبالمثل، لم تغط الاحتياطات النقدية لدى الشركات متوسطة الحجم سوى أقل من 55 يوماً من النفقات. وكان جزء كبير من القطاع العائلي وقطاع الشركات في الاقتصادات الصاعدة مثقلاً بالفعل بمستويات مرتفعة من الديون غير المستدامة قبل وقوع الأزمة، وواجه صعوبة في خدمة تلك الديون عندما أدت الجائحة وما ارتبط بها من تدابير الصحة العامة إلى انخفاض حاد في دخل الأسر وإيرادات الشركات.

لقد أثرت الأزمة تأثيراً حاداً على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم، حيث ارتفع معدل الفقر العالمي لأول مرة منذ جيل كامل، وأدت حالات فقدان الدخل غير المتناسبة فيما بين الفئات المحرومة إلى ارتفاع كبير في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ووفقاً لبيانات المسح، في عام 2020، سجل معدل البطالة المؤقتة في 70% من جميع البلدان نسبة أعلى بين العمال الذين لم يتموا إلا مرحلة التعليم الابتدائي. أما حالات فقدان الدخل فكانت أيضاً أكبر بين الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية ذوي المستويات التعليمية النظامية الأقل. وقد تأثرت النساء، على وجه الخصوص، بفقدان الدخل والعمل لأنهن كن على الأرجح يعملن في قطاعات تضررت بقدر أكبر من جراء تدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي⁽¹⁾.

وتبرز أنماط مماثلة فيما بين الشركات. فقد كانت الشركات الأصغر حجماً ومنشآت الأعمال غير الرسمية والمشروعات التي ليس لديها سوى سبل وصول محدودة إلى سوق الائتمان الرسمي أكثر تضرراً من حالات فقدان الدخل الناجمة

<http://www.wikipedia.com>(1)

عن جائحة كورونا. أما الشركات الأكبر حجماً فقد خاضت غمار الأزمة وهي تملك القدرة على تغطية نفقاتها لمدة تصل إلى 65 يوماً، مقارنة بمدة 59 يوماً للشركات متوسطة الحجم و53 يوماً لمنشآت الأعمال الصغيرة و50 يوماً لمنشآت الأعمال متناهية الصغر. بالإضافة إلى ذلك، شكلت منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة للغاية في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، مثل خدمات الإقامة والطعام، وتجارة التجزئة، والخدمات الشخصية⁽¹⁾.

استجابات الحكومات للأزمة على المدى القصير

كانت استجابات الحكومات للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي. فقد تبنت الحكومات العديد من أدوات السياسات التي كانت إما غير مسبوقة على الإطلاق أو لم يتم استخدامها من قبل على هذا النطاق في الاقتصادات الصاعدة. ومن الأمثلة على ذلك تدابير الدعم الكبير المباشر للدخل، وتأجيل سداد الديون، وبرامج شراء الأصول التي نفذتها البنوك المركزية. وتباينت هذه البرامج تبايناً كبيراً من حيث الحجم والنطاق، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن العديد من البلدان منخفضة الدخل واجهت مصاعب جمة لتعبئة الموارد نظراً لمحدودية القدرة على الوصول إلى أسواق الائتمان وارتفاع مستويات الدين الحكومي قبل وقوع الأزمة. ونتيجة لذلك، كان حجم الاستجابة للأزمة على صعيد المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كبيراً على نحو متماثل تقريباً في البلدان مرتفعة الدخل، وضعيفاً بشكل متماثل، أو لم توجد أي استجابة، في البلدان منخفضة الدخل. وفي البلدان متوسطة الدخل، جاءت الاستجابة على صعيد المالية العامة متباينة إلى حد بعيد، مما عكس اختلافات ملحوظة في قدرة الحكومات على الإنفاق على برامج الدعم ورغبتها في ذلك.

<http://www.wikipedia.com>(1)

وبالمثل، فإن مجموعة السياسات التي وقع عليها الاختيار لمواجهة آثار الأزمة على المدى القصير تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، حسب توافر الموارد والطبيعة المحددة للمخاطر التي تواجهها البلدان. وبالإضافة إلى برامج الدعم المباشر للدخل، استعانت الحكومات والبنوك المركزية على نحو غير مسبوق بسياسات تهدف إلى تخفيف عبء الديون بصفة مؤقتة، بما في ذلك تأجيل سداد الديون للقطاع العائلي وقطاع الشركات. وعلى الرغم من أن هذه البرامج خففت من حدة مشكلات نقص السيولة قصيرة الأجل التي يواجهها القطاع العائلي وقطاع الشركات، فقد أحدثت أيضاً نتيجة غير مقصودة تمثلت في إخفاء الأوضاع المالية الحقيقية للمقترضين، ومن ثم، أدت إلى خلق مشكلة جديدة هي نقص الشفافية بشأن المدى الحقيقي لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها الاقتصاد.

تسببت الاستجابة الكبيرة للجائحة، على الرغم من ضرورتها وفعاليتها في التخفيف من أسوأ آثار الأزمة، في زيادة عالمية في الدين الحكومي أدت إلى تجدد المخاوف بشأن استمرارية القدرة على تحمل الديون، ووسعت هوة التفاوت بين الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة. ففي عام 2020، شهد 51 بلداً - من بينها 44 من اقتصادات الأسواق الصاعدة - انخفاضاً في تصنيف مخاطر الدين الحكومي (أي تقييم الجدارة الائتمانية للبلد المعني) ⁽¹⁾.

المخاطر الناشئة التي تهدد التعافي المنصف

على الرغم من أن القطاع العائلي وقطاع الشركات كانا الأشد تأثراً على نحو مباشر بحالات فقدان الدخل الناجمة عن الجائحة، فقد كانت للمخاطر المالية الناتجة عن ذلك تداعيات على الاقتصاد بأكمله من خلال قنوات عديدة يعزز بعضها بعضاً تربط بين السلامة المالية التي يتمتع بها هذان القطاعان والمؤسسات المالية

(1) منشورات البنك الدولي لعام 2022م.

والحكومات. وبسبب هذا الترابط، قد تنتشر المخاطر المالية المتزايدة في أحد القطاعات بسهولة وتؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد بالكامل. على سبيل المثال، عندما يتعرض القطاع العائلي وقطاع الشركات لضغوط مالية، يواجه القطاع المالي مخاطر أكبر من حيث عدم سداد القروض، ويصبح أقل قدرة على توفير الائتمان. وبالمثل، إذا تدهور المركز المالي للقطاع العام (على سبيل المثال، نتيجة ارتفاع الدين الحكومي وانخفاض الإيرادات الضريبية)، فإن قدرة القطاع العام على دعم قطاعات الاقتصاد الأخرى تتراجع.

وعلى الرغم من هذا، فإن هذه العلاقة ليست محددة سلفاً، ويمكن لسياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي جيدة التصميم مواجهة هذه المخاطر المتشابكة والحد منها، وأن تساعد في تحويل الروابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة من "حلقة هلاك" مفرغة إلى حلقة حميدة⁽¹⁾.

ومن الأمثلة على السياسات التي يمكن أن تحدث فرقاً حاسماً تلك السياسات التي تستهدف الصلات بين السلامة المالية للقطاع العائلي وقطاع الشركات والقطاع المالي. وفي مواجهة عمليات الإغلاق العام الأولى والقيود المفروضة على التنقل، على سبيل المثال، دعم العديد من الحكومات القطاع العائلي وقطاع الشركات باستخدام التحويلات النقدية وأدوات السياسة المالية مثل تأجيل سداد الديون. وبالفعل، وفرت هذه البرامج الدعم الذي كان القطاع العائلي وقطاع الشركات الصغيرة في حاجة ماسة إليه، وساعدت في تجنب موجة من حالات الإعسار التي كان من الممكن أن تهدد استقرار القطاع المالي.

وبالمثل، استعانت الحكومات والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية بأدوات متعددة للسياسات لمساعدة المؤسسات المالية والحيلولة دون انتشار المخاطر من القطاع

(1) منشورات البنك الدولي لعام 2022م.

المالي إلى مكونات الاقتصاد الأخرى، حيث خفضت البنوك المركزية أسعار الفائدة وخففت أوضاع السيولة، مما جعل من الأسهل على البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية، مثل المقرضين الذين يقدمون التمويل متناهي الصغر، إعادة تمويل نفسها، ومن ثم أتاحت لها مواصلة تقديم الائتمان للقطاع العائلي وقطاع الشركات.

ومن اللازم أن تتضمن الاستجابة للأزمة أيضاً سياسات تتصدى للمخاطر الناجمة عن ارتفاع مستويات الدين الحكومي بغية ضمان محافظة الحكومات على قدرتها على دعم التعافي على نحو فاعل. ويُعد هذا الأمر أولوية مهمة على صعيد السياسات لأن ارتفاع مستويات الدين الحكومي يضعف قدرة الحكومة على الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكنها مواجهة تأثير الأزمة على معدلات الفقر وعدم المساواة وتقديم الدعم للقطاع العائلي وقطاع الشركات في حالة حدوث انتكاسات أثناء مرحلة التعافي⁽¹⁾.

(1) منشورات البنك الدولي لعام 2022م.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (على الوطن العربي)

أدى الانكماش الانكماش الناتج عن أزمة كورونا، والذي أصبح حقيقة نعيشها الآن، إلى تعقيد مهمة التنبؤ بالمستقبل وأي اتجاه سوف تسلكه تلك الأزمة، فبالرغم من وجود عناصر وتأثيرات مشتركة بين الأزمات العالمية، إلّا أن الوضع هذه المرة مختلف، فمحاولة استع ارض ومقارنة آثار أزمة السارس عام 2003

والأزمة المالية العالمية عام 2008 بالأزمة الحالية لا يؤتي أهدافه، لأن العالم وقتذاك يختلف عن العالم الآن بشكل يفقد هذه المقارنات مردودها. فها نحن نرى تخطيط الخبراء حول الاتجاه الذي تأخذه الأزمة.

الآن الأوضاع تتطور بشكل يومي وتأخذ اتجاهات مختلفة مما يزيد الأمر تعقيداً، ولكن المؤكد هو سيادة النظرة التشاؤمية في ظل إجراءات إغلاق الحدود الدولية وبسبب التداعيات التي يحدثها الفيروس بشكل يومي .

في هذا القسم من الدراسة سوف نستعرض الآثار الناجمة عن هذه الأزمة، على أن يبدأ العرض بتبعات الأزمة اقتصادياً على الوطن العربي في ظل الاجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة، حيث نشير إلى القطاعات الأكثر تضرراً ومدة التعافي المتوقعة للقطاعات المتضررة، وأخيراً نشير إلى الفرص التي يمكن استغلالها في مستقبل القريب، آخذين في الاعتبار أن اغلب دول الوطن العربي هي دول مستوردة للسلع الغذائية⁽¹⁾.

ولعل أهم المخاوف التي تخيم على بلادنا في الوطن العربي تحديداً - بجانب تباطؤ نمو الاقتصاد ككل - هي استمرار تضرر الأعمال المتوسطة والصغيرة ومتناهية

(1) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي، الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، بيروت، لبنان، إبريل 2020م.

الصغر لعدم قدرة أغلبها على التصدي لتبعات أزمة عالمية بهذا الحجم من جهة، ومن ناحية أخرى فإن ضمان تدفق المواد والسلع الغذائية والمستحضرات الصحية يأتي على أولويات البلاد. فمثالاً حذرت منظمات مجتمعية بلبنان من خطر محقق يتمثل في نقص الغذاء وانقطاع الدخل في بلد يشهد مسبقاً أزمة اقتصادية خطيرة بسبب الأوضاع السياسية .

وسوف يزيد الانخفاض الشديد في أسعار النفط والذي نتج عن عدة عوامل أهمها تصاعد وتيرة الخلاف بين روسيا ومجموعة الدول المصدرة للنفط على كميات الإنتاج، من سوء الأوضاع. وذلك إضافة إلى نقص الطلب العالمي نتيجة توقف المصانع في أغلب الدول المصنعة وعلى رأسها مصنع العالم، الصين، حيث أشارت تقديرات نشرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" إلى أن تباطؤ التصنيع في الصين عرقل التجارة العالمية، ويمكن أن يمتد أثر ذلك ليحقق انخفاض قدره 50 مليار دولار في الصادرات؛ الأمر الذي دفع بأسعار النفط إلى الهبوط الحاد. فقد حققت المنطقة العربية خسائر اجمالية قدرت بـ 11 مليار دولار في الفترة من شهر فبراير إلى منتصف مارس، وإذا ظلت الأسعار عند تلك الحدود المتدنية، فمن المتوقع أن تقارب الخسائر اليومية 550 مليون دولار. وإذا قورنت خسائر الدول المصدرة للنفط بالأرباح التي تجنيها الدول المستوردة له، فإننا نجدتها مقارنة غير مجدية نظراً لأن حجم الضرر أكبر بكثير من النفع. ويشير الشكل التالي إلى وجود توقع سابق بانخفاض أسعار خام برنت، حيث أتى الواقع بهبوط أكثر حدة؛ فمثالاً كان المتوقع أسعار مارس أن تكون في حدود 50 دولار للبرميل، بينما سجل البترول في الأسبوع الثاني من مارس أقل من 33 دولار للبرميل عرض مني لتغير أسعار خام برنت⁽¹⁾.

(1) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي، الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، بيروت، لبنان، إبريل 2020م.

Oxford Economics/ Haver Analytics المصدر :

وهنا يجب الإشارة إلى أن استفادة الدول المستوردة للنفط من مستوى

الأسعار المتدني لن يحقق نفعاً أو مردوداً على الاقتصاد، فلكي يتحقق ذلك النفع يجب أن يكون لدى تلك الدول صناعات ثقيلة تعتمد

على النفط تمكنها من الاستفادة من انخفاض تكلفته وهو ما يخالف الواقع.

يختص هذا الجزء من الدراسة بعرض للقطاعات الوارد ذكرها سابقاً عرضاً تفصيلياً علي نحو التالي: نبدأ بالقطاعات الصناعية والخدمية، وقطاع المال، القطاع الصحي، وأخيراً قطاع الزراعة والأمن⁽¹⁾.

أ: القطاعات الصناعية والخدمية

ويقصد بها هنا النقل وسلاسل الإمداد التصنيع الفندقية والسياحة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد تم اختيار تلك القطاعات بناء على درجة تأثرها بالأزمة، فعلى سبيل المثال، قطاع النقل الجوي والخدمات الفندقية والسياحة يعتبر من أكثر القطاعات تضرراً نظراً لقرارات الدول بإغلاق المطارات والذي نتج عنه توقف الرحلات السياحية من وإلى البلاد وقصر عمل المطارات على استقبال رعايا الدول العالقين بالخارج حال أرادوا العودة لبلادهم؛ الأمر الذي أدى إلى تناقص الطلب بشكل كبير على الخدمات الفندقية سواء المقدمة للأجانب أو للمواطنين نظراً لتقييد حركة السفر الدولي والمحلي، وسوف يتم عرض القطاعات وفقاً لدرجة التأثير السلبي من الأزمة، فنبدأ بالنقل وسلاسل الإمداد التصنيع، نتبعه بالفندقية والسياحة، ثم أخيراً الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي على النقيض من القطاعات سألفة الذكر قد استفادت بشكل ما من الأزمة.

(1) منشورات البنك الدولي للعام 2022م.



أ. النقل وسلاسل الإمداد

تتطلب مواجهة الأوبئة استجابة سريعة من الدول، الأمر الذي ينعكس على سلاسل الإمداد واللوجستيات وحركة التجارة، فيكون هدفها الأساسي هو الاستجابة لمتطلبات السوق المتزايدة والغير متوقعة؛ ولذلك يأتي قطاع اللوجستيات وسلاسل الإمداد على رأس القطاعات المتأثرة سلباً بالأزمة الحالية وذلك لأنه يقع تحت ضغط هائل لتوفير السلع سواء المستورد منها أو محلية الصنع، بجانب المستلزمات والمستحضرات الصحية والطبية المستخدمة لمواجهة الأزمة⁽¹⁾.

نتج عن حظر التجول واغلاق المصانع، وقيود السفر التي حدثت من تدفق البضائع اضطراب اقتصادي انتشر أسرع من اجتياح الفيروس للبلاد حيث قل مخزون السلع والبضائع في العديد من البلدان وأصبح أي تأخير أو تعطل في سلاسل الإمداد يهدد بإحداث آثار مضاعفة في الأسواق، فعلى سبيل المثال، تضررت الصناعات التحويلية العالمية، الأمر الذي نتج عنه نقص في السلع والبضائع المعروضة عالمياً وارتفاع أسعارها، وكان لانتشار الفيروس أثره على الدول المصدرة أيضاً، فقد

(1) منشورات البنك الدولي للعام 2022م.

أمتعت أو قللت تلك الدول كمية السلع المصدرة بسبب توقف المصانع وتخميم مخاوف قلة مخزون السلع، مما دفع الدول المستوردة إلى اللجوء إلى احتياطيها من السلع نظراً لتوقف الاستيراد أو تعطله. وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من بلدان المنطقة كما أشرنا سابقاً، فتمثل واردات القمح للمنطقة 65% من احتياجاتها الإجمالية، ويمثل إجمالي الإنفاق على الواردات الغذائية 110 مليار دولار؛ مما دفع كل من منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، بدعوة حكومات العالم إلى تقليص القيود على التجارة في الغذاء لأدنى حد ممكن.

وبشكل عام فقد شهد اقتصاد الشرق الأوسط تباطؤاً حاداً في الربع الأول من العام 2020 على الرغم من حزم التحفيز وتخفيضات سعر الفائدة المتخذة من جانب الحكومات لتخفيف التبعات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد. فوفقاً لتقرير أعده معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW، فإن النظرة الأكثر تفاؤلاً تشير إلى أن اقتصاد الشرق الأوسط سيشهد انتعاشاً في النصف الثاني من 2020 عندما تهدأ اضطرابات كل من العرض والطلب، بينما أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في أبريل 2020 أن المنطقة ستشهد بؤادر النمو في 2021. يأتي ذلك بعد أن قارب الناتج الصناعي لدول المنطقة من 1 ترليون دولار للعام 2019 2018 وبمعدل نمو قارب الـ 24 والذي يرجع الجزء الأكبر منه إلى ارتفاع أسعار النفط في ذلك الوقت، وأنت نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة كالتالي): صناعات استخراجية 26.8 صناعات تحويلية 10.4%، إجمالي القطاع الصناعي⁽¹⁾. (17%)

(1) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي، الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، بيروت، لبنان، إبريل 2020م

وتمدنا تلك الاحصائيات بصورة تقريبية عن الخطر المحدق بقطاع الصناعة، والذي في تعطله أثاراً بالغة الخطورة على اقتصادات المنطقة، حيث تسعى الحكومات إلى اتخاذ تدابير لتخفيف العبء على العمال، ولكن يتزامن مع ذلك ارتفاع معدلات البطالة في قطاع الخدمات ووظائف البيع بالتجزئة؛ الأمر الذي دفع بعض المؤسسات لتغيير الشروط القانونية والتعاقدية التي تحتكم لها تجاه العمال الأجانب، كما يسمح دفع بعض اب التغيير يسمح ذلك لصاحب العمل بتخفيض الرواتب مؤقتاً، أو إجبار الموظفين على إجازة سنوية مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر. وعلى النقيض نجد دول مثل المملكة العربية السعودية التي أعلنت عن دعم جزئي الرواتب للمواطنين العاملين في القطاع الخاص الذين أصبحوا فائضين عن الحاجة.

وفي محاولة من دول المنطقة لتدارك الآثار السلبية للأزمة، فقد طبقت تدابير مماثلة لتلك التي طبقت في بقية العالم لاحتواء آثار انتشار الفيروس، حيث شملت تلك القيود وقف بعض الأنشطة الصناعية ذات الكثافة العمالية العالية كتدبير احترازي ومن ناحية أخرى قدمت دول المنطقة إعفاءات جمركية، ومساعدات للصناعات المحلية تمثلت في تأجيل سداد القروض وخدمات الديون، وتخفيض تكاليف خدمات المنافع أيضاً توفير حزم دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة كمساندة حتى لا تتداعى وتسقط من الأسواق. واستهدف الجزء الأكبر من حزم التحفيز الصناعات الطبية ومستحضراتها واعطائها أولوية بجانب الصناعات الغذائية، مما يعطي فرصة لتلك القطاعات على المدى القصير من الاستفادة من الفجوة الموجودة بالأسواق والتي أحدثها اختلال قوى العرض والطلب، وسوف نتعرض بالتفصيل للقطاع الصحي في جزء لاحق من الدراسة⁽¹⁾.

(1) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي، الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، بيروت، لبنان، إبريل 2020م

أما على المدى المتوسط، فيجب على حكومات المنطقة تحفيز الاستهلاك المحلي والذي من المتوقع أن ينخفض بحدّة نتيجة نقص الدخول، وخلق فرص العمل من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ودعم المشتريات والمشاريع القائمة على كثافة اليد العاملة. وأما على المدى البعيد، فيجب على دول المنطقة دعم قطاع التصنيع المحلي من خلال تقديم محفزات من أجل إرساء مخطط للتنمية المستدامة، بحيث تصبح الصناعات المحلية قادرة على اشباع الأسواق في المنطقة والمنافسة دولياً. يجب أخذ الحذر من أن تعتمد تلك الصناعات بشكل رئيسي على البترول نظراً لتذبذب أسعاره واعتباره من مصادر الطاقة الغير نظيفة، فيمكن الاستعانة بمصادر للطاقة المتجددة والنظيفة.

ولكي نتضح لنا الصورة كاملة، وجب التأكيد على أننا في المنطقة العربية لا نعاني حالياً من نقص في السلع والبضائع، ولكن هذا السيناريو وارد الحدوث، ويفرض الوضع الحالي مخاطر وفرص ممكنة. تكمن المخاطر في توقف الاستيراد سواء للسلع الكاملة أو الوسيطة أو مدخلات الإنتاج، مما سيعرض الدول للخطر مضاعف من ناحية السلع النهائية المستوردة، أو تلك التي كانت تنتج محلياً وتوقف انتاجها. ففي بيان مشترك صرح مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومدير منظمة الصحة العالمية، ومدير منظمة التجارة العالمية، إن الغموض حول توفر الغذاء يمكن أن يتسبب بموجة قيود على التصدير " التي قد تتسبب بدورها بـ نقص في السوق العالمية. ويمكن تلخيص وضع سلاسل الإمداد في المنطقة في النقاط التالية⁽¹⁾:

أ. تعتمد أغلب دول المنطقة على سلاسل الإمداد العالمية لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاتها، وقد تعرضت تلك السلاسل إلى ضربات قوية نتيجة لاجتياح الفيروس دول العالم

(1) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي، الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، بيروت، لبنان، إبريل 2020م

ب. تأتي أكثر من 50% من الأسعار الحرارية المستهلكة في المنطقة العربية من الأغذية المستوردة.

ج. يتوقع أن تزداد مستويات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة ولا سيما لدى الدول التي ينتشر بها الفقر. حيث يوجد حالياً 50 مليون شخص يمكن أن يضاف لهم ما يقارب 2 مليون شخص بنهاية العام.

د. نتيجة لسوء إدارة سلاسل الإمداد المحلية تخسر المنطقة ما يقارب 60 مليار دولار سنوياً فقدان الأغذية، ما يمثل ثلث كمية الأغذية في المنطقة، وسوف نتعرض لمشكلة الأمن الغذائي لاحقاً.

أما فيما يخص قطاع النقل، فوجب التفرقة بين خدمات النقل الخاصة بالبضائع والأخرى المعنية بالأفراد. فالأولى متصلة بسلاسل الإمداد وحركة البضائع والتي تتم بشكل رئيسي في الموانئ البحرية والبرية والجوية والجدير بالذكر أن أغلب حركة نقل البضائع لم تتعرض لنفس حجم الضرر الواقع على سلاسل الإمداد ولكنها تأثرت بشكل ملحوظ، فمعظم موانئ المنطقة تعمل وهذا ما حرصت عليه حكومات الدول، حيث تكيفت خطوط الشحن في قطاع النقل البحري مع متغيرات التصدير والاستيراد. فوفقاً لدراسة أعدتها مؤسسة دبي للمستقبل، فإن قطاع النقل سيتضرر نتيجة لتضرر التجارة البيئية والعالمية وبسبب الضوابط التي فرضت على الحدود التي ستؤدي إلى انخفاض التبادل التجاري بين الدول ودفع البعض منها إلى اللجوء الأسواق المحلية لتلبية احتياجاتها على المدى القصير⁽¹⁾.

والثانية المعنية بنقل الأفراد قد تعرضت لخسائر لم يشهدها قطاع النقل وتحديداً النقل الجوي منذ سنين عديدة، الأمر الذي دفع أغلب الدول لتخصيص حصة من حزمة الأزمة لإنقاذ صناعة الطيران، حيث يدعم قطاع النقل الجوي 65.5 مليون وظيفة

(1) <https://www.unescwa.org>

ويساهم بـ 2.7 تريليون دولار من النشاط الاقتصادي على مستوى العالم ومما يُعرض ما يتراوح بين 15 إلى 23% من إجمالي عدد الوظائف التي تدعمها صناعة النقل الجوي للخطر. حيث توقعت منظمة النقل الجوي IATA "تعرض قطاع النقل الجوي لخسائر بنهاية العام الجاري تتعدى الـ 113 مليار دولار.

وبالإشارة إلى ما تم ذكره بخصوص النقل وسلاسل الإمداد، فإننا نقترح بعض السياسات لكي تخفف من وطأة تبعات الأزمة على دول المنطقة، بعضها على المدى القصير حيث يضمن سرعة في التعامل مع الوضع، والبعض الآخر طويل المدى نتج عن مرورنا بالأزمة الحالية؛ أما على المدى القصير:

أ. يجب ضمان عدم توقف استيراد السلع النهائية والوسيلة ومواد الإنتاج، لضمان توافر السلع للمستهلك في الوقت المناسب، وتسريع تلك العملية عن طريق تقديم تسهيلات للمستوردين.

ب. البحث في إمكانية الاعتماد على سلاسل إمداد أخرى غير المتضررة، بحيث يكون هناك تنوع في قنوات الإمداد ج، إزالة كافة التكاليف الغير أساسية في عملية نقل البضائع، مثل تعريفات الطرق للنقل الثقيل على سبيل المثال.

د. عدم التشدد في فرض الرقابة على الأسواق، حيث من الممكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية تتمثل في نشوء سوق مواز، ونشاط أسواق الظل في مرحلة حرجية لا تسمح بحدوث تلك التبعات. علماً بأن آلية الدفاع الفعالة ضد تلك الأنشطة هي ضمان تواجد السلع في الأسواق⁽¹⁾.

هـ. وجوب احترام آليات التداول وتخصصات أفراد القطاع الخاص التي تضمن توافر السلع وفق المعايير المتبعة في الأسواق.

(1) <https://www.unescwa.org>

وأما على المدى البعيد، فمن الجلي ظهور عيوب اعتماد دول المنطقة بشكل أساسي على الاستيراد التوفير وسداد احتياجات الأسواق المحلية، وعليه يجب التخطيط والبدء في مشروعات تنمية حقيقية تخدم أسواقنا المحلية، عن طريق الاتجاه إلى ترسيخ سلاسل إمداد وفق معايير الاستدامة العالمية لخدمة المنطقة. ويضاف إلى ذلك تطور تطبيقات التكنولوجيا في مجال قطاع التجزئة بسلاسل الإمداد، بحيث سيتحول أغلبه إلى المنصات الإلكترونية ومنافذ البيع عبر الانترنت. فمن المتوقع تضرر ذلك القطاع بشكل جذري.

أيضاً من المتوقع أن ينحسر الانفتاح التجاري نسبياً، بعدما أدى ذلك الانفتاح الإضعاف اقتصاديات الدول العربية بشكل جعلها تعتمد بشكل رئيسي على بلدان أخرى لسداد احتياجاتها، ويتبع ذلك ظهور تكتلات تجارية جديدة في المنطقة نظراً لمرور خطوط عدة للنقل البحري من المنطقة، بحيث يفتح ذلك المجال لتنمية قطاعات لوجستيات سلاسل الإمداد والنقل.

وعندما تنشط تلك القطاعات، ستشكل نواة للتنمية المحلية لدول المنطقة وتستجلب الاستثمارات العالمية، وتعمل أيضاً كعنصر من العناصر الداعمة لتنشيط الصناعات المحلية والنهوض بها، آخذين في الاعتبار هجرة بعض رؤوس الأموال من المناطق الأكثر تضرراً في العالم⁽¹⁾.

ب الفندقية والسياحة

يعتبر قطاع السياحة حالياً من أكثر القطاعات تضرراً، فوفقاً لمنظمة السياحة العالمية "UNWTO" يضاف على تبعات أزمة كورونا ضعف الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية والاجتماعية والتجارية الأمر الذي يمثل خطراً سلبياً إضافياً على عائدات القطاع. وفي محاولة منها للتنبؤ بتبعات الأزمة الحالية على قطاع السياحة، قامت المنظمة بالقياس نسبة إلى أزمة السارس التي انتشرت عام 2003، وانتهت إلى

(1) <https://www.unescwa.org>

انخفاض يتراوح بين 30% 20% بخسائر عالمية تتراوح بين 50 - 30 مليار دولار، وسيكون نصيب الشرق الأوسط من تلك الخسائر مقارنة بالعام الماضي ما يقارب 39% ما يعادل 19 مليار دولار.

عرض زمني لتأثر السياحة العالمية بالأزمات
تعتبر السياحة وخدمات الفنادق أحد مصادر الدخل المهمة لبعض دول المنطقة، تحديداً لبنان مصر، السعودية والإمارات بحيث تحتل الإمارات المركز الأول عربياً، يليها مصر في المركز الخامس والسعودية في السابع، ويتبعها لبنان في المرتبة الحادية عشر. ففي مصر تأتي السياحة في المرتبة الثالثة المصادر الدخل الأجنبي بعوائد 16 مليار دولار، حيث جاءت توقعات منظمة السياحة العالمية متفائلة في يناير المنصرم بأن يتخطى عدد السياح الوافدين لمصر على مدار العام الجاري 15 مليون بنحو 13 مليون سائح خلال العام 2019 بزيادة نسبتها تبلغ نحو 15.38%، حيث أنت تلك التوقعات نتيجة تصدر مصر قائمة الوجهات الصاعدة أو غير المطروقة في عام 2020، ولكن هذا الوضع سيتغير حتماً وفقاً لمجريات الأمور الحالية وإجراءات منع السفر واستمرار غلق المطارات⁽¹⁾.

أما بخصوص السعودية والتي تشكل لها السياحة الدينية عنصراً رئيسياً للدخل، فصدرت الفتاوى بإغلاق الحرم المكي أمام الحجاج ضمن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة. وأما بالنسبة للإمارات فقد تم تأجيل "EXPO 2020" بجانب توقف السياحة بشكل كلي في الدولة منذ أواخر شهر فبراير.

وأضافت الإحصائيات التقديرية للمنظمة أن الخسائر لم تتوقف فقط على مردود الدخل للسياحة الوافدة، بل امتدت آثارها على مردود الإنفاق للسياحة الداخلية عربياً، ونتيجة لتوقف كافة الأنشطة والفعاليات السياحية جراء فيروس كورونا المستجد نتج عن ذلك خسائر تصل إلى أكثر من 90% بما يعادل 15.9 مليار دولار، بالإضافة

(1) <https://www.unescwa.org>

إلى خسائر شركات الطيران بالمنطقة التي تصل إلى 14.4 مليار دولار في شهر إبريل الحالي من المتوقع أن تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل حوالي 80% من قطاع السياحة بشكل أكبر من غيرها من المؤسسات. قد يؤثر ذلك على ملايين الوظائف في قطاع السياحة وقطاعاته الخدمية، فما نحن نرى شركات خطوط الطيران تسرح جزءاً من الموظفين كنتيجة رئيسية.

على أن الصورة بهذا السوء على ولعل ما يميز قطاع الفنادق والسياحة أنه سريع التعافي، فنظراً لطبيعتها الاقتصادية الشاملة وتأثيرها الاجتماعي العميق، فإن السياحة في وضع فريد من نوعه لمساعدة الدول والمجتمعات المتضررة على العودة إلى اللحاق بمعدلات النمو والاستقرار. ذلك المرونته وقدرته ليس فقط على التعافي كقطاع ولكن لقيادة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام⁽¹⁾.

ج الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

لا يمكن أن تذكر الدور المحوري الذي تلعبه المنصات الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة الأزمة، فما نحن نرى حكومات ومؤسسات تجارية وتعليمية تستخدم تلك المنصات بشكل يومي مكثف لإتمام مهامها. والجدير بالذكر أن قطاع الاتصالات، ورغم الضغط الواقع عليه، يعد من القطاعات التي استفادة من الأزمة، بل يحتوي أيضاً فرص مستقبلية واعدة.

وتكمن أهمية ذلك القطاع فيما يقدمه المستخدميه في أوقات مثل التي نعيشها الآن، فقد أتضح دوره بشكل جلي. ونظراً لفرص حظر التجول في كل دول المنطقة، فقد اتجهت اغلب المؤسسات لتطبيق نظام العمل عن بعد من المنزل، وتحولت الجامعات إلى تلك المنصات بشكل أساسي للتواصل مع الطلبة، وزاد عدد مستخدمي الانترنت لشراء أغلب المنتجات، وأتاحت البنوك معظم منتجاتها لتتم من خلال التطبيق الالكتروني للهواتف الذكية الأمر الذي يمكن أن نستشف منه كيف سيكون حال

(1) <https://www.unescwa.org>

التعاملات في كل القطاعات سائلة الذكر مستقبلاً وبعد انتهاء الأزمة. ويمكن أن تلخص الفرص الواعدة لهذا القطاع فيما يلي:

أ العمل والتعلم عن بعد: يتميز العمل عن بعد بزيادة الإنتاجية والابتكار، والتقليل الملحوظ للتكاليف الثابتة المرتبطة بمكان العمل، وكذلك تقليل الآثار السلبية لحركة تنقل الموظفين المتمثلة في العبء الواقع على شبكات ووسائل النقل، بجانب الأثر البيئي الذي تسببه انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون. هذا، المحاولة بعض المؤسسات للمحافظة على مستوى إنتاجيتها في ظل الظروف الراهنة، فقد لجأت إلى تطبيق العمل عند بعد وتحديدًا في قطاعات التجزئة وخدمة العملاء والدعم الفني.

وفيما يخص التعليم عن بعد، فقد لجأت أغلب المؤسسات التعليمية والجامعات لتسيير العملية التعليمية خلال الانترنت، بحيث تم الاعتماد على تطبيقات تعزز التواصل الفعال بين الطلبة والمحاضرين، بحيث أصبح ممكناً أن يتخذ التعليم في المستقبل ذلك الشكل بحيث يكون الاعتماد بشكل كلي على المنصات الإلكترونية⁽¹⁾.

ب التجارة الإلكترونية أظهرت البيانات السنوية لعمليات

التجارة الإلكترونية المرتبطة بقطاع التجزئة أنها شهدت ارتفاعاً بنسبة 52% في معدل النمو الأسبوعي للإيرادات وزيادة بنسبة 8.8% في عدد زوار الموقع الذين يقومون بعمليات شراء. وفي الإمارات يشكل قطاع التجارة الإلكترونية 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً لتوقعات مؤسسة دبي للمستقبل فمن المتوقع أن يصل حجم التجارة الإلكترونية إلى 63 مليار دولار بحلول عام 2023.

يمكننا التنبؤ أن هذا القطاع سيحتل مركزاً هاماً في العالم بعد الأزمة، ونحن في العالم العربي لسنا بمعزل عن ذلك، فيجب علينا الاتجاه إلى التحول الرقمي في قطاعات الاقتصاد وعلى رأسها التجارة، على أن يكون هذا التحول ركيزة أساسية في التوجهات الاقتصادية والتنموية، وهو الأمر الذي يستدعي البدء في إعداد خطة

(1) <https://www.unescwa.org>

لتطوير المؤسسات وتدريب العاملين ورفع كفاءة الموظفين على استخدام التطبيقات التكنولوجية.

ب التجارة الإلكترونية أظهرت البيانات السنوية لعمليات التجارة الإلكترونية المرتبطة بقطاع التجزئة أنها شهدت ارتفاعاً بنسبة %R في معدل النمو الأسبوعي للإيرادات وزيادة بنسبة %8.8 في عدد زوار الموقع الذين يقومون بعمليات شراء . وفي الامارات يشكل قطاع التجارة الإلكترونية %4.3 من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً لتوقعات مؤسسة دبي للمستقبل فمن المتوقع أن يصل حجم التجارة الإلكترونية إلى 63 مليار دولار بحلول عام 2023

يمكننا التنبؤ أن هذا القطاع سيحتل مركزاً هاماً في العالم بعد الأزمة، ونحن في العالم العربي لسنا بمعزل عن ذلك، فيجب علينا الاتجاه إلى التحول الرقمي في قطاعات الاقتصاد وعلى رأسها التجارة، على أن يكون هذا التحول ركيزة أساسية في التوجهات الاقتصادية والتنموية، وهو الأمر الذي يستدعي البدء في اعداد خطة لتطوير المؤسسات وتدريب العاملين ورفع كفاءة الموظفين على استخدام التطبيقات التكنولوجية⁽¹⁾.

د .التشييد والبناء (العقارات)

شهد سوق العقارات في أغلب دول المنطقة وتحديداً في الربع الأخير من 2019 تراجعاً في المبيعات بشكل كبير بسبب تراجع القوة الشرائية، وأتى وقعه بقوة على شركات التسويق العقاري والمقاولات وبالأكثر صغار المنتسبين لذلك القطاع. وتمثل ذلك في عدم تمكن البعض من الالتزام بمواعيد تسليم الوحدات بموجب الشروط التعاقدية، وزاد على ذلك أزمة كورونا التي تعد المسمار الأخير في نعش تلك الشركات مما أضر السواد الأعظم منهم ودفعهم للجوء إلى وقف العمل وتسريح جزء من العمالة.

(1) <https://www.unescwa.org>

ففي جمهورية مصر العربية أظهر مسح السوق العقارات بنهاية عام 2019 المجموعة من كبريات الشركات وهم إعمار مصر، ومجموعة طلعت مصطفى القابضة، ومدينة نصر للإسكان والتعمير، والسادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار سوديك"، وبالم هيلز (نتائج مخيبة للآمال، حيث انخفضت الإيرادات المجمعة لتلك الشركات لتبلغ 30.5 مليار، سجلت تعاملاتها في أسواق البورصة 65 مليار جنيهه مقابل 57 مليار جنيهه في 2018، بنسبة صعود 12% ومع تصاعد حدة انتشار الفيروس في المنطقة، فمن المتوقع أن يستمر معدل الهبوط في سوق العقارات المصري، آخذين في الاعتبار أن مصدر الجزء الأكبر من الطلب في هذا السوق هو محلي وليس أجنبي، بحيث سجل تراجعاً مع بداية عام 2020 بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%، لتصل إلى 50% في شهر أبريل، ومن المتوقع أن تسود تلك الموجة من الركود حتى العام الجاري. وتمتد أيضاً تلك التوقعات لباقي دول المنطقة وخصوصاً تلك التي تعتمد على الطلب الأجنبي في أسواقها العقارية.

وترجع أسباب التراجع الذي يشهده هذا القطاع إلى عدة عوامل، بعضها اقتصادية، والأخرى ترجع إلى طبيعة السلوك الاستهلاكي للأفراد، ولعل أهم تلك العوامل⁽¹⁾:

أ. إلغاء أغلب الفعاليات الترويجية بالمنطقة، مما يعيق نشاط الشركات العقارية في الفترة الراهنة ويؤدي إلى فقدان شريحة من العملاء.

ب. التخوف من تخفيض الرواتب وتسريح العمالة، متوقع أن يعطل عمليات البيع والشراء، تخوفاً من عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

ج. تغير الاستثمارية لدى المستثمرين، بحيث تتوجه إلى أخرى مثل الذهب كملاذ أكثر أماناً، مما يؤجل من قراراتهم في شراء العقارات. د. باعتبارها من القطاعات التي تعتمد على كثافة عمالية عالية، ونتيجة لتقليل عدد ساعات العمل كواحد من الإجراءات الاحترازية المتبعة في المنطقة، فمن المتوقع تباطؤ عمليات البناء في

(1) <https://www.unescwa.org>

الفترة المقبلة. هـ. أدت بعض قرارات المؤسسات المالية بالمنطقة المتعلقة بتأجيل الاقساط بخلق حالة من القلق لدى الشركات العقارية. و أدى لجوء المؤسسات إلى العمل من المنزل كالية لمواكبة تدابير منع انتشار الفيروس إلى توجس قطاع العقارات المكتبية⁽¹⁾.

الجدير بالذكر أن الشركات التي تمتلك ملاءة مالية جيدة هي - على أغلب الظن - التي لديها القدرة على الخروج من هذه الأزمة الفترة المقبلة. ويتوقع الخبراء أن أسعار العقارات لن تتأثر بسبب الفيروس وستحقق ثباتاً ملحوظاً لعدة أسباب منها أن أسعار العقارات شهدت استقراراً منذ نهاية الربع الأخير من عام 2019، وهو ما يجعل الشركات لا تقدم على تخفيض الأسعار. ولكن المبشر أنه على المدى البعيد، سوف تشهد العقارات انفراجة كبيرة في حركة البيع والشراء عقب الانتهاء من الأزمة، وذلك نظراً لذهاب معظم المستثمرين إلى تأجيل التعامل في سوق العقارات.

ثانياً : القطاع المالي

تختلف جائحة فيروس كورونا في تأثيرها الاقتصادي على دول المنطقة العربية عن غيرها من أزمات القرن الحادي والعشرين، مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 التي لم يكن لها تأثيراً قوياً على دول المنطقة بسبب عزلتها النسبية عن النظام المالي العالمي. بينما على النقيض فإن فيروس قد انتشر اليوم رسمياً في جميع دول المنطقة تقريباً باستثناء الدول التي لم تعلن عن أية حالات مصابة.

(1) <https://www.unescwa.org>

المبحث الثالث

الآثار الاجتماعية للجائحة

الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا:

كان لوباء كوفيد -19 - آثار اقتصادية وصحية كبيرة على كل دولة في العالم. فقد أدى إلى تضخيم التفاوتات الموجودة أصلاً، وخلق أخرى جديدة وزعزعة استقرار المجتمعات، مما أدى إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الماضية.

إن الآثار الاجتماعية والإقتصادية الهائلة لجائحة كوفيد 19 - كانت واسعة النطاق، ولم تؤثر على الجميع بنفس الطريقة. خلال فترة انتشار هذه الجائحة، كانت الفئات الشعوب والفئات الأكثر ضعفاً هي نفسها التي سبق وتعرضت للإهمال من قبل المجتمع، أولئك الذين كانوا على حافة الهاوية.

يُسلط هذا التقرير، الذي يضم بحثاً جديداً الجمعيات الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم، الضوء على الأشخاص الأكثر تضرراً من الوباء، وكيفية تضررهم. كما يبحث في كيفية تكييف جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لاستجاباتها لدعم المجتمعات التي باتت ضعيفة مؤخراً، وبشكل متزايد، والتي تأثر العديد منها بالكوارث الكوارث الواسعة النطاق والأزمات الإنسانية المعقدة الأخرى⁽¹⁾.

(1) <https://www.unescwa.org>

الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في السودان

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا على المنشآت السودانية

المنشآت السودانية

إغلاق المنشآت

• أكثر من 70 فى المائة من المنشآت التى غطاها المسح هى منشآت متناهية الصغر، بها أقل من خمسة عاملين، حيث يوضح التقسيم القطاعى غلبة المنشآت التى تعمل فى تجارة التجزئة والمنشآت التى تقع تحت تصنيف قطاع المنشآت الأخرى (النقل، والتخزين، ومرافق الخدمات)

• اضطرت 29 من المنشآت التى شملها المسح على إغلاق خلال فترة الحظر الجزئى، حيث أغلقت 8 فى المائة من تلك المنشآت إغلاقاً نهائياً ، بينما أغلقت 21 فى المائة منها إغلاقاً مؤقتاً.

• كانت المنشآت الصغيرة (التي تو ظف 5- 19 عامل) هلى الأكثر تأثراً بالحظر الجزئى، حيث واجه نصف تلك المنشآت تقريبا مصير الاغلاق خلال تلك الفترة. فى مقبل ذلك، كانت نسبة الاغلاق بين المنشآت المتوسطة (20- 99 عامل والكبيرة (100 عامل فأكثر) هى الثلث تقريبا (0- 4 عمال) فقد اضطّر الربع منها فقط للإغلاق⁽¹⁾.

• كانت القطاعات التى واجهت المنشآت فيها النسب الاعلى من الاغلاق هى الصناعة والخدمات الأخرى (50 فى المائة تقريبا)

الأثر على المبيعات والتوظيف

• من بين المنشآت التى إستمرت فى العمل خلال فترة الحظر الجزئى، أفاد 81 فى المائة منها بإنخفاض مبيعاتها فى أغسطس

(1) (Dabalen, A., A, Etang, J, Hoogeveen, E, Mushi, Y, Schipper, and J, VonEngelhardt, 2016. Mobile Phone Panel Surveys in Developing Countries: A Practircal Guide for Microdata Collection. World Bank Publications.

2020 مقارنة بمبيعات نفس الشهر من العام السابق (2019). وكان متوسط الإنخفاض في المبيعات 54 في المائة. وقد تأثرت

المنشآت العاملة في مجال الصناعة (83 في المائة) والخدمات الأخرى (81 في المائة) بقدر كبير.

• أفاد 7 في المائة من المنشآت بأنها قامت بتخفيض الأجور لحوالي 6 في المائة من القوى العاملة لديها، بينما أشار 6 في المائة من المنشآت قامت بتسريح 5 في المائة من القوى العاملة لديها.

القنوات التي يتم عبرها التأثير على عمليات المنشآت

• أشارت كل المنشآت تقريباً (97 في المائة) بتخفيض ساعات العمل الفعلية، وشهدت 87 في المائة إنخفاضاً في الطلب، وواجهت 72 في المائة صعوبة في الحصول على المدخلات، بينما أفاد 50 في المائة تقريباً

بمواجهة مشكلات تتعلق بالتدفقات النقدية وإنخفاض إمكانية الحصول على التمويل.

• توجد إختلافات كبيرة بين نسب المنشآت التي تأثرت بالصدمات من جانب العرض ومن جانب الإنتاج (أى إنخفاض ساعات العمل الفعلية، ومشكلات التدفقات النقدية، وتوفير المدخلات والتمويل) على حدٍ سواء، بين شرائح المنشآت المختلفة. وكانت المنشآت المتوسطة (بنسبه 93 في المائه) هي الأكثر تائراً ، تليها المنشآت الصغيره والمنشآت متناهيه الصغر (بنسبه 86 في المائه) وكانت المنشآت الكبيره (بنسبة 70 في المائة) أكثر قدرة على الصمود والتكيف مقارنة بغيرها. ومن حيث التقسيم القطاعي كان قطاع الخدمات الأخرى هو الأكثر تأثراً⁽¹⁾.

البيات التكيف

• للتكيف مع القيود التي تم فرضها إحتواء جائحة فيروس كورونا COVID-19 (، لجأ حوالى 11 في المائة تقريباً من المنشآت إلى الشروع فى إستخدام) أو زيادة

IFC, 2017, Ocoming constrains to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance, IFC, Washington, DC: World Bank Group.

إستخدام) الإنترنت ووسائل التواصل الإجتماعى والتطبيقات المتخصصة أو المنابر الرقمية لمزاولة أعمالها.

• لا يعتبر مستوى إستخدام المنشآت لخدمات الإنترنت من أجل مزاولة أعماله متواضعا (11 فى المائة) فقط، وإنما توجد إختلافات كبيرة كذلك بين تلك المنشآت فى هذا الصدد. فبينما نجد أن 25 فى المائة من المنشآت الكبيرة إما تبنت لأول مرة أو زادت مستوى إستخدامها الأنترنت فى عملياتها، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هى الأقل من حيث التبني لأول مرة أو زيادة إستخدام الأنترنت

تصورات (مدركات) المنشأة والسياسات الحكومية

• وفقا لتصور (إدراك) المنشآت، تشمل المشكلات المالية التى تمثل أهم العقبات التى تواجه عملها كال من الإيفاء بإجور منسوبيها بجانب دفعيات الضمان الإجتماعى، وتسديد الإيجارات، وتسديد أقساط القروض، وتسديد الفواتير، وإمكانية الحصول على الخدمات المصرفية⁽¹⁾.

• أفادت المنشآت التى شملها المسح بأن تدابير تحسين موقف السيولة (التحويلات النقدية، والتخفيضات الإعفاءات المالية، وتأجيل دفع المسحقات الضريبية، وإمكانية الحصول على قروض جديدة، وتأجيل دفع مستحقات الإيجارات) ل أهم السياسات المطلوبة لدعم المنشآت خالل الجائحة.

• قامت الحكومة بإتخاذ تدابير محدودة للحد من الآثار المترتبة على الجائحة. إذ وجهت الحكومة المصارف التجارية بتقديم بعض الاعفاءات والامتيازات للمنشآت فيما يتعلق بتأجيل سداد القروض فى أعقاب الجائحة.

المبحث الثاني

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا في السودان

شهد السودان في السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة استقراراً اقتصادياً بسبب عوائد البترول، وأثر ذلك في الاستقرار السياسي داخل النظام الحاكم و البلاد، ولكن بعد انفصال جنوب السودان في (يناير/ كانون الثاني 2011م)، عقب استفتاء عام صوتت فيه الأغلبية الساحقة من جنوب السودان لخيار الانفصال، وذهب قرابة (75%) من النفط الذي كان يمثل أكثر من نصف إيرادات حكومة السودان و (95%) من صادراتها بدأت الأزمة الاقتصادية والسياسية في الظهور، وكان الذهب هو المصدر الأول الذي يمكن أن يمثل بديلاً للنفط وينعش الاقتصاد السوداني المنهار، فقد السودان حوالي (7) أطنان من الذهب في عام (2008م) ليصل إلى (90) طناً في عام (2017م)، وأصبح يشكل (57%) من قيمة صادرات السودان في عام (2017م)، ولكن بسبب ضعف قدرة الدولة على إنتاج الذهب وتصديره، فإن أكثر من نصف إنتاج الذهب هرب خارج القنوات الرسمية، كما أن جزء من هذا الإنتاج تسيطر عليه قوات الدعم السريع، وعلى مستوى آخر فقد أضعفت العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان من فرص جلب الاستثمارات الأجنبية أو طلب التمويل من المؤسسات المالية الدولية⁽¹⁾.

إن إنعدام مصادر العملة الأجنبية الثلاثة: البترول، الذهب، والاستثمارات والتمويل الخارجي، مع ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي، أدّى إلى انهيار قيمة الجنيه السوداني، وبلغ الأمر ذروته في عام (2018م)، إذ تدهورت قيمة الجنيه السوداني عبر عدة مراحل من (7) جنيهات في بداية (2018م) ليصل إلى (47.5) حنيهاً سودانياً مقابل الدولار الواحد في (أكتوبر/ تشرين الأول) من العام نفسه، أما

(1) اليكس دي وال، المال والتناقضات: حول حدود تأثير دول الشرق الأوسط على السودان، ترجمة: الحارث عبد الله، مركز تأسيس الدراسات والنشر، 2020م، ص 77.

أسعار الدولار في السوق الموازية (ما يُعرف بالسوق السوداء) فقد قفزت من العشرين جنيهاً في أوائل عام (2018م)، ثم تجاوزت الستين جنيهاً في أواخر علم (2018م)، كما قفز معد التضخم ليصل إلى (68.94%) في (نوفمبر/ تشرين الثاني 2028م).

وكانت هذه الظروف الاقتصادية الحرجة من الأسباب الرئيسية وراء إندلاع ثورة ديسمبر عام (2018م) والتي نجحت في إطاحة الرئيس عمر حسن أحمد البشير في (أبريل/ نيسان 2019م)، في بداية الأمر لم يكن انتشار الفيروس في السودان كبيراً بسبب عزلة السودان عن باقي دول العالم، لكن الوضع تغير سريعاً فبالرغم من الإجراءات الصحية المتبعة والمعونات المالية والعينية والفنية التي وصلت فإن السودان لم ينجح في الحد من انتشار الفيروس، ويعزو كثيرون فشل الحكومة السودانية في احتوائها الفيروس نظراً للتركة الكبيرة التي تركها نظام الإنقاذ السابق، وهذا صحيح غير أنه لا ينفي ضعف تنسيق وزارة الصحة لعمليات إدارة الأزمة الصحية وعدم توفير مناطق عزل للمشتبهين في المستشفيات وتوفير ترحيل للكوادر الطبية وأماكن سكن للأطباء العاملين وغيرها من التدابير المهمة الأمر الذي فاقم من سوء الوضع الصحي، كما أن ضعف الحكومة في العمل عبر القيادات المجتمعية والدينية أدى إلى التركيز حول الإصابة بالفيروس في الشرائح المتعلمة والحضرية وتجاهل عامة المواطنين، ما أدى إلى ضعف انتشار الثقافة المتعلقة باستخدام الكمادات وغيرها⁽¹⁾.

(1) اليكس دي وال، المال والتناقضات، مرجع سابق، ص 78.

آثار الوباء في الاقتصاد السوداني:

من المعلوم أن الخطورة الاقتصادية التي يشكلها فيروس كورونا تكمن في قدرته على شل الاقتصاد كلياً أو جزئياً عبر تأثيره في حركة الإنتاج، ذلك أن الاقتصاد الذي نعيش عليه يعتمد بصورة رئيسية على هذه الحركة سواء كانت في جانب العرض (Supply) أو جانب الطلب (Demand) في تكوين القيمة الاقتصادية وخلقها، وهذه الحركة نفسها تجعل تداول المال وحركته ممكنة في المجتمع.

وهناك عامل مهم جداً في تعميق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على جانبي العرض والطلب ألا وهو عدم وضوح الرؤية حول انتشار الفيروس وحول الفترة التي يمكن أن تمتد لاحتواء هذا الفيروس في سوق العمل والاقتصاد المحلي والاقليمي والعالمي، كل هذه القضايا لا توجد أي اجابات واضحة عليها بل توجد تكهنات تفيد بأن الوضع قد يسوء أكثر، لذلك فإن الافراد والأسر سيقفلون جداً من إنفاقهم اليومي لأنهم يخافون من اختفاء مدخراتهم و دخلهم إذا واصلوا الإنفاق بذات الوتيرة السابقة، كما أن الشركات لن تجرؤ على الدخول في استثمارات جديدة وستوقف كل مبادراتها في الفترة القادمة⁽¹⁾.

توقع صندوق النقد الدولي أن يشهد الناتج الإجمالي المحلي السوداني انخفاضاً بنسبة (7.2%) في عام (2020م) وأن تكون نسبة العجز التجاري (15.2%) من قيمة الناتج الاجمالي المحلي و أن يرتفع التضخم إلى (81%)، لكن كما ذكرنا في بداية الورقة إن نسبة التضخم في (يونيو / حزيران) وحده وصلت إلى (114%) ما يعني أن الضرر الذي سيعيب الاقتصاد السوداني في هذا العام ربما يكون اسوأ بكثير من تنبؤات الصندوق، ومما يزيد الأمر سوءاً حالة الهشاشة المالية التي تهيمن على الوضع النقدي في السودان، فعائدات الضرائب في السودان منخفضة

(1) UNDP, COVID-19, Socio Economic Impact Assessment for Sudan, 2020. Accessed on: <https://bit.ly/3cXsztb>.

جداً وتقدر بـ (6%) فقط من قيمة الناتج المحلي (وفقاً لصندوق النقد الدولي فإن أي دولة تبلغ نسبة العائدات الضريبية فيها أقل من (15%) من الناتج الاجمالي توصف بأنها دولة ذات هشاشة نقدية)، كما أن صادرات السودان من الثروة الحيوانية والتي تذهب غالباً للسعودية انخفضت جداً من جراء النقص الكبير في عدد الحجاج هذا العام، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن هذا النقص قد يصل إلى نسبة (50%) من حجم الصادرات في موسم الحج وهو نقصان بقيمة (300) مليون دولار، كما أن انخفاض أسعار النفط العالمية سيؤدي إلى انخفاض رسوم عبور البترول التي ينالها السودان من دولة جنوب السودان وتبلغ نسبة هذا النقص (400) مليون دولار أو (80%) من العائد السنوي، وبذلك تقدر نسبة الانخفاض في الصادرات السودانية بقرابة (700) مليون دولار أو (17.5%) من نسبتها الكلية، في المقابل فإن انخفاض أسعار النفط تسبب انخفاض قيمة الواردات السودانية بما يقارب الثلثين وهو ما يقارب المليار دولار⁽¹⁾.

(1) خالد البلولة، كورونا يزيد معاناة الاقتصاد السوداني المتردي، 2020، على الموقع: <http://bit.ly/3ivYdPz>

المبحث الثالث

التداعيات الاجتماعية والسياسية للفيروس

مع امتلاك قوات الدعم السريع لجزء مهم من عائدات الذهب إضافة إلى تأسيس هذه القوات شركة الجنيد لإدارة عمليات التعدين وبيع الذهب والاستثمار في عدد من القطاعات التجارية الأخرى عددها (29)، ومع امتلاك المؤسسة العسكرية في السودان مجموعة من الشركات يفوق عددها (160) شركة في كل القطاعات الاقتصادية بعائدات تقارب (28%) من الموازنة العامة وهي ما تعرف بـ (الشركات الرمادية).

تكونت روابط مؤسسية بين العسكر الجيش والأمن والرأسمالية الريعية استفادت قوات الدعم السريع بحكم سيطرتها على الموارد الاقتصادية وطموح قائدها إلى الظهور في المشهد السياسي، زاد من ضعف الأداء الحكومي في مجابهة كورونا لتقديم الخدمات الصحية والمعونات الإغاثية لمجابهة الفيروس في كل ولايات السودان منذ بداية انتشاره لاكساب مزيد من الشرعية السياسية على الأرض، وفي حين ركزت قزات الدعم السريع على الإغاثات والمال في بناء شرعيتها السياسية ركزت المؤسسة العسكرية على قدرتها الصناعية والابتكارية عبر منظومة الصناعات الدفاعية فقد حولت انتاج مصانعها من التصنيع الحربي إلى التصنيع الطبي والمدني، ما نتج عنه تصنيع أجهزة التنفس الصناعي عرض منها نموذجان على وزارة الصحة لاختبارهما والتأكد من جودتهما وجهاز آلي للتعقيم وغرفة للكشف على المرضى عن بُعد وعيادات وغرف طوارئ متحركة إضافة استخدام طائرات (الدرون) في التعقيم والتوعية مع عدد إضافي من الابتكارات والصناعات اجمالاً⁽¹⁾.

(1) سليمان بلو، عندما تقود السياسات الرعناء إلى الانتحار الاقتصادي، السودان نموذجاً، 2018، <http://bit.ly/3ntzLno>

استفاد المكون العسكري نت ضعف اداء الحكومة الانتقالية في مجابهة كورونا لتقديم نفسه بوصفه فاعلاً سياسياً كفواً لإدارة أزمات وتقديم الحلول لها في المقابل، شهدت فترة انتشار فيروس كورونا انقسامات وتشققات في المكون المدني متمثلاً في قوى الحرية والتغيير، فقد جمد المؤتمر السوداني أداء قوى الحرية والتغيير وطرح مبادلة بديلة أيضاً لإعادة هيكلة الحرية والتغيير وتحسين أدائها، كما شهد تجمع المهنيين السودانيين الجهة التي ادت دوراً محورياً في توجيه الثورة السودانية وتحريكها قبل سقوط البشير انشقاقاً كبيراً بعد انتخابات سيطر فيها كوارد الحزب الشيوعي ما حدا بكوارد التجمع الاتحادي المعارض للانشقاق عن التجمع والعوة لمؤتمر صحفي لتوضيح أسباب عدم قبولهم بالانتخابات الداخلية، ثم تطور الأمر لاحقاً بإيقاف التجمع بعض النقابات الرئيسية له في سياق هذا الصراع السياسي للسيطرة على تجمع المهنيين السودانيين⁽¹⁾.

(1) <https://bit.ly/3cXwJkJ> 2020 .

المبحث الرابع

السياسات المتخذة لمواجهة الجائحة وفرص التعافي منها

أولاً: السياسات المتخذة على مستوى الدول العربية عموماً:

بعد ان اعلنت منظمة الصحة العالمية WHO ان وباء (كوفيد-19) اصبح وباءً عالمياً سارعت حكومات الدول باتخاذ اجراءات وقائية للحد من التأثير السلبي للجائحة على اقتصادياتها في المديين القصير و المتوسط، ومن اهم تلك الاجراءات تلك التي اتخذتها البلدان العربية للتخفيف من جائحة كورونا في العام 2020م ومن المتوقع استمرارها خلال العام القادم، وربما ما بعده، ما يلي(1):

1- السياسات النقدية التوسعية التي تستهدف وقاية الاسر من خسائر الدخل وتوفير الدعم للشركات التي تعاني من تبعات القيود الالزامية المفروضة على انشطتها والاستمرار في تبني السياسات النقدية التحفيزية، علاوة على توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة التداعيات الصحية وتلبية الاحتياجات الضرورية طوال فترة الازمة.

2- السياسات المالية الميسرة لدعم القطاعات الانتاجية المتضررة من الازمة من خلال تقديم حوافز واعفاءات ضريبية والقروض الميسرة وتيسيرات السداد.

ثانياً: في مجال السياسات على مستوى السودان:

أ- في المجال المالي:

قامت الحكومة السودانية باتخاذ العديد من الاجراءات سواء كانت مالية او نقدية لمواجهة فيروس كورونا، وذلك لتخفيف الأثر الاقتصادي والاجتماعي للفيروس وحفظ الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط، ومن اهم هذه الاجراءات ما يلي(2) (1):

1- أقرت الحكومة السودانية توسيع نطاق شبكة الامان الاجتماعي عن طريق زيادة التحويلات النقدية المباشرة، ودعم بعض الاسر بسلات السلع المخفضة

(1) بن الحاج جلول ياسين ، الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة ابن خلدون، 2020م، ص 27.

و إعانات البطالة في حدود مبلغ (1.5) مليار دولار، لتقليل أثار الجائحة على القطاع العائلي وقطاع الاعمال.

2- خصصت وزارة الصحة مبلغ (30) مليار جنيه سوداني لدعم النظام الصحي ومنعه من الانهيار ومبلغ (20) مليار جنيه اضافي لدعم الاسر المتأثرة من قرار الاغلاق للبلاد.

3- استبعد مجلس الوزراء خيار خيار رفع الدعم عن الادوية، وتم التوصل الى اتفاق مع البنك المركزي لتوفير مبلغ (55) مليون دولار لدعم الانتاج المحلي واستيراد الادوية.

4- تولت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (الاتحادية و في ولاية الخرطوم) مهمة توزيع الاغذية وتقديم الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة خلال الاغلاق الكامل، فقد حددت (600) الف اسرة محتاجة وفقيرة في ولاية الخرطوم، وبأت في إيصال سلة تحتوي على 11 مادة غذائية و الاحتياجات المنزلية الاساسية لكل منها.

و على المستوى الخارجي مايلي:

1- التزام الولايات المتحدة بدعم السودان في حدود مبلغ (8) مليون دولار والاتحاد الاوروبي بمبلغ (70) مليون يورو لمواجهة الجائحة ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية – جدة مبلغ (35) مليون دولار وكذلك البنك الدولي مبلغ (35) مليون دولار.

2- الاستجابة عبر مؤتمر (الشراكة مع المجتمع الدولي) والذي عقد في يونيو (2020م) بالالتزام بتوفير مبلغ (1.8) مليار دولار.

3- شكلت وكالات الامم المتحدة العاملة في السودان (منظمة الصحة العالمية – مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية – منظمة الامم المتحدة للطفولة (يونسيف) – المفوضية السامية

4- اعاد برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) توظيف مخصصات مالية لبرامج مموله من موارده القائمة ومن موارد الصندوق العالمي لمكافحة السل

والايدز والملاريا لدعم جهود وزارة الصحة في مواجهة (كوفيد-19) ولتقييم ومعالجة الآثار الاقتصادية طويلة الامد المتوقع ان يخلفها انتشار المرض⁽¹⁾.

ب- في مجال السياسة النقدية:

لجأت غالبية البنوك المركزية في دول العالم المختلفة الى استخدام ادوات السياسة النقدية لمجابهة فيروس كورونا، من حيث تخفيض اسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة لتيسير السيولة في الاقتصاد، في حين لجأ البعض الآخر الى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل لدعم الطلب الكلي، وقد قام البنك المركزي في السودان في مجال السياسة النقدية بالآتي:

- 1- اعفاء الاقساط المستحقة على قروض القطاع الخاص لمدة 3 اشهر.
- 2- تمديد فترة جمع متحصلات الصادرات تقديراً للظروف الدولية المتعلقة بالآثار السلبية للتدابير الصحية على حركة التجارة الدولية.

ج- التدابير الاحترازية:

اتخذت الحكومة السودانية تدابير احترازية للحيلولة دون اتساع رقعة هذا المرض في موجته الاولى في مارس (2020م) بالتدرج في الاغلاق من الجزئي الى الشامل الذي وُصف بأنه أشبه بموت بطئ يشمل القطاعات الحيوية الاقتصادية، الى جانب المجتمعات الريفية وحتى الحضرية منها التي تعتمد في حياتها على الدخل اليومي المحدود، فتوقف الحياة اليومية يعني بالنسبة لهم موتاً مؤجلاً سلفاً أخطر من تداعيات كورونا الانسانية والاقتصادية.

وقد ركزت الحكومة السودانية في بدايات انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنبيه الى طرق انتشار الفيروس، وسُبل الوقاية من، فقد شكلت اللجنة العليا للطوارئ الصحية وهي لجنة تتبع لمجلس الامن والدفاع التابع للمجلس السيادي، الذي يدير الفترة الانتقالية في السودان لتنسيق كل الجهود الحكومية لمجابهة الفيروس، وفي 16 مارس 2020م اعلنت حالة الطوارئ في كل انحاء السودان،

(1) بن الحاج جلول ياسين ، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 29.

واغلقت كل المعابر البرية والبحرية والجوية، التي تربط السودان بباقي دول العالم، وواصلت وزارة الصحة جهودها التوعوية كما كان للاذاعات والقنوات الفضائية والمجتمع المدني دور مهم في هذه التوعية، وقد اصدرت اللجنة العليا للطوارئ الصحية قرارات تمنع التجمعات الكبيرة في المناشط السياسية و الرياضية والمناسبات الاجتماعية والدينية: (الافراح – الندوات السياسية – صلاة الجماعة وغيرها) وفرضت حظر تجوال شامل في ولاية الخرطوم الثلاثة (الخرطوم – بحري – امدرمان) كما علقت الحكومة السفريات القادمة من الولايات المختلفة الى ولايات الخرطوم⁽¹⁾.

وفي مارس (2020م) ومع بداية أزمة كورونا اعلن وزير الصحة خطة وطنية شاملة لاحتواء الفيروس بتكلفة (76) مليون دولار، تشمل تأسيس مراكز عزل للحالات المصابة، وفحص القادمين من الدول الأخرى عبر المعابر الجوية والبحرية والبرية ودعم المرضى وتأمين المعدات اللازمة واجراء تدابير وقائية للعاملين في الحقل الطبي، وفي اطار دعم هذه الخطة قدمت الولايات المتحدة الأمريكية معونة بقيمة (33.1) مليون دولار (3) واعلن البنك الاسلامي للتنمية عن تمويل السودان بقيمة (35) بقيمة مليون دولار لدعم تدابير مجابهة كورونا(31)، اما في يتعلق بالدعم الفني والتقني وتوفير المعدات الطبية الوقائية لمجابهة هذا الوباء، فقد قدمت دول ومؤسسات عدة مساعدات للسودان، وتضم قائمة هذه الدول الاوروبي، تركيا، الامارات، مصر، قطر، والصين وفي (25) يونيو (2020م) عُقد مؤتمر اصدقاء السودان التكنولوجي ببرلين، وتعهد فيه المانحون بتقديم (1.8) مليار لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان، ويشمل هذا التعهد اربعة انواع من التمويل (الرعاية الاجتماعية – التمويل التنموية – المساعدات الانسانية وجهود مجابهة كورونا).

ويلاحظ انه في بداية الامر، لم يكن انتشار الفيروس في السودان كبيراً بسبب عزلة السودان عن باقي دول العالم، لكن الوضع تغير سريعاً فبالرغم من

الاجراءات الصحية المتخذة وبعض المعونات المالية والعينية والفنية التي وصلت، فإن السودان لم ينجح تماماً في الحد من انتشار الفيروس، ويعزو كثيرون الفشل النسبي في احتواء الفيروس للتركة الثقيلة التي تركها في الوضع السياسي السابق، غير انه لا ولكن هذا لا ينفي ضعف الاداء الحكومي الذي لازم اجراءات تلك التدابير الوقائية وضعف تنسيق وزارة الصحة لعمليات ادارة الازمة الصحية، وعدم توفير مناطق عزل المشتبهين في المستشفيات، وتوفير ترحيل للكوادر الطبية وامكن سكن للأطباء العاملين وغيرها من التدابير المهمة، الامر الذي فاقم من سوء الوضع الصحي، كما ان ضعف الحكومة في العمل عبر القنوات المجتمعية والدينية، أدى الى تركيز التوعية حول الاصابة في الشرائح المتعلمة والحضرية، وتجاهل عامة المواطنين، ما أدى الى ضعف انتشار الثقافة الصحية المتعلقة باستخدام الكمادات وغيرها⁽¹⁾.

ثالثاً: فرص التعافي من المرض:

في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية في السودان، يصعب الحديث عن فرصة التعافي من الفيروس في الشهور القادمة، كما يصعب التنبؤ بتبعات تفشي الفيروس وتداعياته بالضبط على الوضع السياسي والاقتصادي للفترة الانتقالية في السودان، ويمكن الحديث عن تخفيف تداعيات هذا الفيروس وهي هذا السياق يجب تأكيد ان هذا التخفيف يقوم على مستويين هما:

المستوى الاول هو دعم مبادرات المجتمع المدني المستقل، مع الدعم الخارجي الدولي للمجتمع السوداني دون محاولة املاء الشروط او القيود بوصفها تبعات هذا الدعم.

اما المستوى الثاني فيتم في اربعة مسارات علمية:

1- تقوية قدرات القطاع الصحي وبنائه ومده بالأدوات اللازمة.

2- العمل عبر الفياتدات المآتمعية والدينية لنشر التوعية بالفيروس، وطرق انتشاره والوقاية منه بطرق تكون قادرة على النفاذ على الثقافة الشعبية السائدة.

3- الاستفادة من الانتاج المحلي من غاز الايثانول لتوفير المعقمات بسعر رمزي في متناول الجميع ودعم مبادرات المجتمع المدني والشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل على توفير الكمادات والاقنعة واجهزة التنفس وباقي المعدات الطبية والوقائية بأدوات ونتاج محلي.

4- توظيف التكنولوجيا في مجابهة فيروس كورونا، مثل الاستفادة من خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال، لتحويل الاموال للمجموعات الفقيرة او المهمشة واستخدام التطبيقات الالكترونية لمعرفة ما اذا كان الشخص قد خالط افراداً او زار اماكن يشتبه بانتشار الفيروس فيها (مع مراعاة كل قوانين الخصوصية في استخدام هذه التكنولوجيا)⁽¹⁾

الفصل الرابع

الإجراءات التطبيقية

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن بنك السودان المركزي

أولاً : خلفية تاريخية عن نشأة وتطور بنك السودان المركزي

إن المتتبع للتطور التاريخي لمسيرة بنك السودان المركزي للفترة ما قبل قيام بنك السودان وحتى الآن ، يلاحظ أن تلك المسيرة قد مرت بمجموعة من الفترات والمراحل الفرعية أهمها الآتي:

أ : (فترة ما قبل قيام بنك السودان:

تميزت تلك الفترة بالآتي:

1 انت بعض وظائف البنك المركزي مقسمة بين وزارة المالية والاقتصاد ، لجنة العملة السودانية وفرع البنك الأهلي المصري .فقد كانت وزارة المالية تحتفظ بجزء من الأرصدة الأجنبية الرسمية وتديرها عن طريق حسابين للجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي يديرهما علي التوالي البنك الأهلي المصري وبنك باركليز (دى ، سى ، أو .) أما لجنة العملة فقد كانت تقوم بمهمة إصدار وإدارة العملة والاحتفاظ بالجزء الآخر من أرصدة البلاد بالعملة الأجنبية كغطاء للعملة .كذلك كان فرع البنك الأهلي المصري يقوم بإدارة الأعمال المصرفية للحكومة الى جانب قيامه بمهمة العمل كمصرف للبنوك التجارية⁽¹⁾.

وقد كان فرع البنك الأهلي المصري في السودان في وضع لا يسمح له بالعمل مستشاراً للحكومة في الشؤون المالية والنقدية أو للبنوك التجارية أو مراقباً لها ، رغم أنه كان يقوم بدور المقرض الأخير ، إلا أن وزارة المالية والاقتصاد كانت

(1) منشورات بنك السودان المركزي لسنة 2022م.

تقوم ببعض المراقبة علي قروض البنوك من البنك الأهلي المصري، كما كانت تفرض بعض القيود النوعية علي نشاط البنوك التمويلي.

مجل النشاط المصرفي بالسودان، وتوجيه التمويل لخدمة قطاع التجارة الخارجية لمصلحة الاستعمار، وذلك بالتركيز علي تمويل إنتاج المواد الخام لسد حاجات الصناعات البريطانية من قطن وخلافه.

لم يكن للسودان عملة وطنية حيث كانت العملتان البريطانية والمصرية هما السائدتان حتى أنشئت لجنة العملة السودانية في عام 1956 م حيث أصدرت أول عملة وطنية عام 1958 م.

ب: (فترة ما بعد الاستقلال:

في هذه الفترة برزت عدة ثوابت دعت إلى إنشاء البنك المركزي والتي تمثلت في: ضرورة وجود بنك مركزي وطني لتنظيم عملية إصدار العملة الوطنية. الحاجة الملحة لتنظيم السياسات التمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ضرورة إنشاء بنك مركزي لحفظ حسابات الحكومة ويكون مستشاراً لها في الشؤون المالية وتوفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة تأهيل المشاريع التنموية القائمة آنذاك. تبني الحكومة في تلك الفترة برامج طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذا يتطلب وجود بنك مركزي يعمل علي جذب المدخرات لداخل الجهاز المصرفي بغرض توفير التمويل اللازم لتلك البرامج.

(1) منشورات بنك السودان المركزي لسنة 2022م.

ج : (إنشاء بنك السودان : مما تقدم اتضح جلياً مدى الحاجة لإنشاء بنك مركزي يعمل علي ترقية وتطوير الجهاز المصرفي بالسودان ليسهم بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.وفي اواخر ديسمبر 1956 م تمّ تشكيل

لجنة من ثلاثة خبراء من بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي وهم **Oliver Weale** :نائب رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي لسان فرانسيسكو رئيساً وعضوية كل من **Alan R-Holems** : و **Andrew F. Primer** من بنك الاحتياط الفيدرالي لنيويورك لعمل دراسة لإمكانية إنشاء بنك مركزي بالسودان وقدمت اللجنة تقريرها للسلطات المختصة في منتصف مارس 1957 م وتمت الموافقة عليه . إلا أنه تأخر صدور قانون بنك السودان حتى عام 1959 م وقد تمّ افتتاح البنك رسمياً في يوم 22 فبراير 1960 م.

هذا وقد حددت المادة (5) من قانون بنك السودان لسنة 1959 م الأغراض التي من أجلها أنشئ البنك والتي تمثلت في تنظيم إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية ،المساعدة علي تنمية نظام مصرفي ونظام للنقد والائتمان في السودان ، والعمل علي استقراره بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلاد علي نحو منظم ومتوازن وتدعيم الاستقرار الخارجي للعملة وأن يكون مصرفاً للحكومة ومستشاراً لها في الشؤون المالية .(1)

واستناداً إلى قانون بنك السودان لسنة 1959 م) بتعديلاته المختلفة (فإن بنك السودان يعتبر مستقلاً عن الحكومة إذ أن إدارته أسندت إلى مجلس إدارة مسؤول عن رسم سياسة البنك وإدارة شؤونه العامة وأعماله .كما أسندت إدارة شئون البنك اليومية للمحافظ ويكون مسئولاً عنها أمام المجلس .كما نص القانون علي أن بنك السودان هيئة قائمة بذاتها لها شخصية اعتبارية وصفة تعاقدية وخاتم عام ويجوز لها التقاضي

(1) منشورات بنك السودان المركزي لسنة 2022م.

باسمها بصفتها مدعية أو مدعى عليها. ومن هنا كان لا بد من أن يستشعر البنك أهمية وضع الهيكل الإداري والوظيفي وفق الأغراض والأهداف التي من أجلها أنشئ البنك، وذلك لأن الهيكل الإداري والوظيفي يجب أن يكون ترجمة واقعية وتنزيلاً لتلك الأهداف لأرض الواقع لكي يتمكن البنك من الاضطلاع بدوره بالصورة المطلوبة. عليه فقد تمثل الهيكل الإداري للبنك في إيجاد إدارات تقوم بالوظائف التالية :

إصدار النقود.

بنك الحكومة ومستشارها المالي.

إدارة إحتياطيات البلاد من النقد الأجنبي.

بنك البنوك وتمثل ذلك في الآتي:

الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك.

المقرض الأخير للبنوك.

إجراء عمليات المقاصة والتسويات المالية بين البنوك.

الإشراف علي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

إصدار السياسة النقدية والتمويلية.

من الطبيعي أنه بعد إنشاء بنك السودان أن تولت الإدارة شخصيات سودانية ومن ثم تمّ إعفاء كبار موظفي البنك الأهلي المصري ذوي الجنسيات المصرية بينما تم الإبقاء علي بقية الموظفين الذين كانوا يعملون مع البنك الأهلي المصري. جدير بالذكر أن السيد /مامون بحيرى هو أول محافظ لبنك السودان. ونسبة للاختلاف الجوهري بين طبيعة عمل ونشاط وأغراض البنك الأهلي المصري وبنك السودان فقد ظهرت الحاجة الملحة لموظفين من حملة الشهادات الجامعية ومن ثم تمّ تعيين

عدد مقدر من حملة الشهادات الجامعية الى جانب استيعاب عدد من الموظفين الذين كانوا يعملون في وزارة المالية .وذلك للقيام بأعباء البنك المركزي ذات الطبيعة الكلية (Macro) والتي تختلف في طبيعتها عن عمل ونشاط فرع البنك الأهلي المصري ذو الطبيعة الجزئية. (Micro)

د:(فترة التغيرات المتلاحقة في مسيرة البنك⁽¹⁾):

من المعلوم بأن مهام البنك المركزي عند إنشائه قد بنيت على أساس التوصيات التي تقدم بها خبراء بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي ، التي جاءت متطابقة لمتطلبات النظام الرأسمالي ، وظلت على ما هي عليه ، حتى جاء انقلاب-25 مايو 1969 وكان وقتها بملامح اشتراكية ، لذلك تبنى بنك السودان تطبيق سياسات التأمين التي أعلنتها الدولة في عام 1970 ، والتي تم بموجبها تأمين كل البنوك الأجنبية بالسودان ، وقد شهدت هذه الفترة (1975 – 1969) الآتي:

وضع سياسات تهدف إلى ربط التمويل التنموي بالخطة الإنمائية للدولة.

توجيه الموارد نحو أهداف معينة تحددها الدولة.

توزيع التمويل على القطاعات المختلفة وفق أولويات تضعها.

وفي أواخر عام 1975 لاحت بادرة انتهاء سياسة أكثر إنفتاحاً على العالم الاشتراكي والرأسمالي والإسلامي على السواء ، لذلك انتهجت الدولة سياسة الاقتصاد المفتوح "The open-door-policy" ومن ثم تمت دعوة العالم للاستثمار في السودان وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1976 بموجب ذلك سمح بنك السودان للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها بالسودان شريطة أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 10 ملايين دولار ، وانتشرت في هذه الفترة العديد من البنوك ومن ضمنها البنوك الإسلامية.

(1) منشورات بنك السودان المركزي لسنة 2022م.

وخلال الفترة (1983 – 1960) ظل بنك السودان

يستخدم أدوات السياسة النقدية التقليدية المتمثلة في التحكم في عرض النقود من خلال استخدام معدلات أسعار الفائدة ، وتغيير نسب الاحتياطي النقدي ، والتوجيه المباشر عن طريق وضع حدود قصوى للتمويل) سقوف ائتمانية).

في سبتمبر 1983 اصدر بنك السودان منشوراً للبنوك العاملة يمنع فيه التعامل بالفائدة ، ومن ثم بدأ تطبيق صيغ التمويل الإسلامية كأدوات جديدة لإدارة السياسة النقدية للبنك المركزي . وقد شهدت الفترة الأولى من إسلام الجهاز المصرفي (1984-1989) مرونة في تطبيق الصيغ الإسلامية، حيث سُمح للبنوك في عام 1986 بالعمل أما وفق صيغ التمويل الإسلامية أو العائد التعويضي . وأستمر الحال هكذا إلى أن تم الإعلان عن تعميق إسلام الجهاز المصرفي في عام 1990 حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية في عام 1992 وألُزمت المصارف بإنشاء هيئات رقابية شرعية خاصة بها ، وبذلك أصبح بنك السودان يشرف على نظام مصرفي إسلامي بكامله وحلّك في عام 2004 م ، وبدأ في تطوير وتنمية أدوات السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي.

في عام 2005 وبموجب اتفاقية السلام الشامل وخـاصة البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة – الذي يركز على البنوك والعمللة والسياسة النقدية والاقتراض – تم اعتماد قيام نظامين مصرفيين مختلفين) إسلامي في الشمال ، وتقليدي في الجنوب (، وبذلك أصبح بنك السودان المركزي يشرف على سياسة نقدية واحدة يتم تطبيقها في ظل وجود نظامين مختلفين ، لذلك تم تأسيس بنك جنوب السودان كفرع لبنك السودان المركزي لمقابلة حاجة الجنوب للخدمات المصرفية التقليدية والمساهمة في نشر الوعي المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجنوب.

وفي 9 يوليو 2011 وبعد انفصال جنوب السودان أصبح بنك جنوب السودان هو البنك المركزي لدولة جنوب السودان يتبع له كل فروع بنك السودان المركزي في الولايات الجنوبية سابقا وتم تجميد كل ما يختص بالبند (14) من بروتوكول قسمة الثروة المتعلقة بالسياسة النقدية والمصرفية والعمل والإقراض كما تم تعليق العمل بالفصل الخاص بسياسات النظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان الواردة بمنشور سياسات بنك السودان المركزي و تجميد العمل بكل المنشورات المصرفية الصادرة بموجبها وتم تعديل قانون بنك السودان المركزي في سنة 2012

: الإجراءات المؤقتة الخاصة بتخفيف الآثار المترتبة نتيجة لتفشي جائحة كورونا

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، فقد تقرر الآتي⁽¹⁾:

إلغاء الفقرة) أولاً (2-من تعميم بنك السودان المركزي اصدار

بتاريخ 20 مايو 2020 والخاصة بتمديد فترة استرداد الحويلة .على أن يتم العمل وفقاً للضوابط الخاصة بفترة إسترداد الحويلة الواردة بمنشور إدارة السياسات رقم 4/2020 الخاص بإجراءات وضوابط الصادر.

لا تطبق أحكام هذا التعميم على العمليات التي تم شحنها فعلياً بموجب مستندات الشحن الخاصة بها) الصيولة الشحن (في أو قبل 4 أكتوبر. 2020

(1) منشورات بنك السودان المركزي لسنة 2022م.

المبحث الثاني

تحليل الدراسة (المقابلة)

هو عبارة عن جهة خدمية أكثر من جهة أخرى.

كل البنوك التجارية مرتبطة ببنك السودان المركزي والبنوك التجارية مرتبطة بالشركات والمؤسسات والاحتفاظ بالإيرادات.

تأثير الإيرادات:

بنك السودان المركزي يدير السياسة النقدية في ضخ السيولة والشهادات والخطابات كما يؤثر على الاقتصاد بنسبة 50%.

ميزان المدفوعات:

أثرت كورونا في ميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي كما أثرت على العالم كله من ناحية النسب من دولة إلى أخرى في الاقتصاد حتى الدول العظمى انهارت وانخفض الدولار في بنك السودان فكان البنك يحول الدولار إلى يورو كما تأثر جانب الصادرات والواردات بنسبة 65%⁽¹⁾.

الجهاز المصرفي:

تأثر الجهاز المصرفي وتوقفت كل الأنشطة داخل السودان بنسبة 85%.

بنك الخرطوم:

تأثر بنك الخرطوم بنسبة 70% علماً بأنه يتعامل بالتحويلات الخارجية والاستيراد من الخارج وتأثر بنك الخرطوم بالسياسات التي انتهجها بنك السودان أبان جائحة كورونا.

من ناحية العاملين:

استبعاد ذو الأمراض المزمنة والحوامل والمرضعات.

واستبعاد العمال ليس له تأثير على البنك، العمال، الفنيين، وتقليل عدد الموظفين.

(1) منشورات بنك السودان المركزي لسنة 2022م.

المبحث الثالث

الملاحظة من المقابلة

بعد إنشاء بنك السودان المركزي تولت الإدارة شخصيات سودانية ومن ثم تم إعفاء كبار موظفي البنك الأهلي المصري ذوي الجنسيات المصرية وكان أول محافظ هو السيد مأمون بحيري وتم الإبقاء على صغار الموظفين الذين كانوا يعملون مع البنك الأهلي، كما تم تعيين عدد مقدر من حملة الشهادات الجامعية إلى جانب استيعاب عدد من الموظفين الذين كانوا يعملون في وزارة المالية⁽¹⁾.

الإجراءات المؤقتة الخاصة بتخفيف الآثار المترتبة نتيجة لتفشي جائحة كورونا

التاريخ: 17 صفر 1442هـ

الموافق: 4 أكتوبر 2020م

بنك السودان المركزي - الخرطوم

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

معنون إلى كافة المصارف

الموضوع : الإجراءات المؤقتة الخاصة بتخفيف الآثار المترتبة نتيجة لتفشي

جائحة كورونا

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، فقد تقرر الآتي :

(1) مقابلة مع نائب مدير بنك السودان المركزي بتاريخ 2024/2/11م.

1. إلغاء الفقرة (أولاً-2) من تعميم بنك السودان المركزي الصادر بتاريخ 20 مايو 2020 والخاصة بتمديد فترة استرداد الحويلة. على أن يتم العمل وفقاً للضوابط الخاصة بفترة استرداد الحويلة الواردة بمنشور إدارة السياسات رقم 2020/4 الخاص بإجراءات وضوابط الصادر.

2. لا تطبق أحكام هذا التعميم على العمليات التي تم شحنها فعلياً بموجب مستندات الشحن الخاصة بها (بوليصة الشحن) في أو قبل 4 أكتوبر 2020

يسري العمل بهذا التعميم إعتباراً من تاريخه مع مراعاة أن يتم تعميمه على كافة فروعكم العاملة⁽¹⁾.

وتوصل الباحثون من المقابلة للآتي:

1/ أثرت جائحة كورونا على الجهاز المصرفي بصفة عامة وبنك السودان بصفة خاصة.

2/ أثر جائحة كورونا في ميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي.

3/ زيادة نسبة الفقر وسط فئات المجتمع في قطاع الأعمال الحرة مثل الباعة المتجولين وبائعات الشاي وتجارة الرصيف.

4/ أثرت جائحة كورونا على الإيرادات.

(1) مقابلة مع نائب مدير بنك السودان المركزي بتاريخ 2024/2/11م.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1/ الندرة الشديدة لموارد النقد الأجنبي من مصادره الثلاثة (البترول، الذهب، الاستثمارات والتمويل الخارجي)، مع ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي أدت إلى انهيار قيمة الجنيه السوداني.

2/ ارتفاع أسعار المواد الغذائية والدوائية وكثير من السلع الضرورية بشكل كبير بسبب الندرة وضعف إمكانيات الاستيراد الاستهلاكي والإنتاجي وتدهور القدرات الإنتاجية مما يتطلب تدخلاً من الحكومة لتغطية العجز في تلك المواد والسلع وتقديم حماية استثنائية للأسر الفقيرة والمتعففة.

3/ ازدادت معاناة العالة في القطاع الرسمي والقطاع الخاص من البطالة الواسعة والاجازات غير المدفوعة، لضعف الإمكانيات المالية لجهات عملهم.

4/ تعمق حالة الركود في القطاعات الرئيسية التي توفر الوظائف للعاملين بالمناطق الحضرية.

5/ إن حالة الركود الاقتصادي والبطالة الواسعة في ظل جائحة كورونا يمكن أن تؤدي لمزيد من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

6/ ارتفاع معدل الفقر في السودان من 65% قبل الجائحة ليصل إلى 80% من جراء التداعيات الاقتصادية الثقيلة لفيرس كورونا على السودان.

ثانياً: التوصيات:

- 1/ ضرورة زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية بما يتماشى مع الاحتياجات المتصلة بالوباء للتغلب على القيود المفروضة على قدرة نظام الرعاية الصحية.
- 2/ تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية بما يعزز من قدرتها على زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومنح تسهيلات مصرفية لعملائها مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- 3/ أهمية تخفيض البنك المركزي لتكلفة التمويل لتمويل القطاعات الإنتاجية، والسماح للمصارف بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات المتأثرة بالفيروس.

المصادر والمراجع:

- 1/ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي، الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، بيروت، لبنان، إبريل 2020م.
- 2/ بن الحاج جلول ياسين ، الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة ابن خلدون، 2020م.
- 3/ خالد البلولة، كورونا يزيد معاناة الاقتصاد السوداني المتردي، 2020، على الموقع: <http://bit.ly/3ivYdPz>
- 4/ سليمان بلدو، عندما تقود السياسات الرعناء إلى الانتحار الاقتصادي، السودان نموذجاً، 2018، <http://bit.ly/3ntzLno>
- 5/ اليكس دي وال، المال والتناقضات: حول حدود تأثير دول الشرق الأوسط على السودان ، ترجمة: الحارث عبد الله، مركز تأسيس الدراسات والنشر، 2020م.
- 6/ منشورات البنك الدولي لعام 2022م.
- 7/ منشورات بنك السودان المركزي لسنة 2022م.

8/ Dabalen, A., A, Etang, J, Hoogeveen, E, Mushi, Y, Schipper, and J, VonEngelhardt, 2016. Mobile Phone Panel Surveys in Developing Countries: A Practrical Guide for Microdata Collection. World Bank Publications.

9/ IFC, 2017, Ocoming constrains to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance, IFC, Washington, DC: World Bank Group.

10/ UNDP, COVID-19, Socio Economic Impact Assessment for Sudan, 2020. Accessed on: <https://bit.ly/3cXsztb>.

11/ World Bank, 2019, Enabling the Business of Agriculture, Washington , DC: World Bank Group.

12/ <http://www.wikipedia.com>

13/ <https://bit.ly/3cXwJkJ>. 2020

14/ <https://www.unescwa.org>.





